جامعة بجاية
Tasdawit n Bgayet
Université de Béjaïa

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبدالرحمان ميرة-بجاية-
كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام

رقابة بنك الجزائر على التجارة الخارجية في القانون الجزائري

مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون العام

تخصص: القانون العام الاقتصادي

من إعداد الطلبة:

أدرار سفيان

عاشور سيليا

تحت إشراف الأستاذ:

زوبيري سفيان

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ: د. بن هلال ندير.....جامعة عبد الرحمان ميرة، .....رئيسا

الأستاذ: أ. زوبيري سفيان..... جامعة عبد الرحمان ميرة، .....مشرفا

الأستاذة: د.عبدلي حميدة ..... جامعة عبد الرحمان ميرة، ..... ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمان الرحيم

وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ
وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ
فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ

(سورة التوبة - الآية (105))

شكر وتقدير

أحمد الله عز وجل وأشكره على توفيقه لإتمام هذا العمل المتواضع كما يطيب لي أن أرفع خالص الشكر والتقدير إلى من أشرف على مذكرتي دون تردد، وما قدمه لنا من نصائح وإرشادات "**الأستاذ زوبيري سفيان** ".

إلى كل الأساتذة والمستخدمين بقسم الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية.

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل وقدم لي يد العون من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة.

أشكر أعضاء لجنة المناقشة على تقيم هذا العمل جزاكم الله جميعا عني خير الجزاء.

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين اللذين ضحيا بكل غال و نفيس من أجلي، فكانا نورا يضيئ دربي،

وعلماني أن العلم هو السبيل إلى النجاح.

وإلى كافة أفراد العائلة.

إلى أساتذتي الكرام وإلى كل معلم ومدرس ترك بصمة في رحلتي الدراسية.

إلى أصدقائي الأعزاء الذين كانوا لي العون والسند في كل الأوقات

وشاركوني لحظات الجد والاجتهاد.

وكل من ساهم في إنجاز هدا العمل ولو بكلمة تشجيع.

.

عاشور سيليا

الإهداء

الى من نذرت عمرها وسعت صابرة للوصول الى أعلى درجات النجاح وكلها أمل للوصول إليك أمي.

أهدي هذه المذكرة إلى من علمني الصبر والعزيمة والإصرار إليك أبي.

أهدي هذه الرسالة الى الذين كانوا سند لي في الحياة ونجوما في السماء الى كل من إخوتي وأخواتي.

الى كل من علمني حرفا أساتذتي الكرام الذين رافقوني من أول خطواتي على درب المعرفة إلى غاية المرحلة الجامعية.

والى كل الزملاء والأصدقاء.

الى كل من يتصفح المذكرة في هذه اللحظات الى هؤلاء جميعا أهدي عملي المتواضع.

أدرار سفيان

قائمة المختصرات

ص : صفحة,

ص ص : من صفحة إلى صفحة.

ج ر ج ج : جريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

BCBS : Basel Committee on Banking Supervision.

IOSCO : International Organization Of Securities Commission.

FATF : Financial Action Task Force.

SWIFT : Society For Worldwide Interbank Financial Telecomunication.

BIC : Bank Identifer Code

مقدمة

يساهم بنك المركزي في مختلف الجوانب الاقتصادية والمالية والنقدية، مستندا في ذلك إلى الصلاحيات القانونية الممنوحة له، ويتولى البنك المركزي مهام متعددة تشمل إصدار النقد الوطني. وتنظيم النظام المصرفي والمالي، إلى جانب وضع وتنفيذ السياسات النقدية والمالية بما يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، كما يساهم في تنظيم عمليات الصرف، ومراقبة تدفقات العملات الأجنبية، وإدارة احتياطات النقد الأجنبي، بفضل جهود المستمرة، أصبح بنك الجزائر أحد الركائز الأساسية للنظام المالي، مما ساهم في تحقيق استقرار مالي، دعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلاد، كما يلعب بنك الجزائر دورا محوريا في مراقبة وتنظيم التجارة الخارجية، إذ يشكل هذا الدور جزءا لا يتجزأ من السياسات الاقتصادية العامة للدولة. ويعمل بنك الجزائر على تنظيم عمليات الاستيراد والتصدير وفق للسياسات الوطنية والدولية المعتمدة، بما يضمن شفافية التعاملات التجارية ويحافظ على استقرار السوق المحلي. ويساهم ذلك في تعزيز الثقة بين الشركات الجزائرية ونظيرتها الدولية، ويدعم العلاقات التجارية والاقتصادية مع مختلف دول العالم[1].

ويتولى البنك أيضا مسؤولية تنظيم وإدارة عمليات الصادرات والواردات، عبر وضع أليات فعالية تضمن توافق هذه العمليات مع السياسات الاقتصادية الوطنية. ويهدف ذلك إلى تحقيق توازن مستدام في الميزان التجاري، وضمان تدفق السلع والخدمات بما يخدم مصالح الاقتصاد الوطني، وفي إطار مهمته في الإشراف على العمليات المتعلقة بالمعاملات الأجنبية، يعمل بنك الجزائر على مراقبة حركة هذه العملات وتنظيم تدفقاتها، بما يضمن توفير العملات الصعبة اللازمة لتلبية حاجيات السوق محلي. ويساهم ذلك في تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير، و يمنع حدوث أية أزمات أو عواتق نقدية قد تعرقل الأنشطة الاقتصادية.

1 - سلطاني أمنة، عمار زعبي، دور البنك المركزي في تنفيذ الياسة النقدية في التشريع الجزائري، المجلة الأكادمية للبحوث القانونية والسياسية، مجلد 4، العدد 2 ، جامعة الوادي، ،2020ص 723.

يساهم بنك الجزائر بشكل فعال في الحد من الغش والتلاعب في العمليات التجارية الدولية، من خلال التدقيق الدقيق في الوثائق والمعاملات المالية. يهدف ذلك إلى حماية الاقتصاد الوطني من الممارسات الغير القانونية التي قد تضعف السوق وتعرض النظام المالي لمخاطر.

تلعب رقابة بنك الجزائر على التجارة الخارجية دورا محوريا في دعم النمو الاقتصادي وضمان الاستقرار المالي، مما يحدث بيئة استثمارية آمنة تشجع الشركات المحلية والأجنبية على توسيع أنشطتها والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

بفضل هذه الأدوار المتعددة، أصبح بنك الجزائر مؤسسة محورية في النظام المالي والاقتصادي الوطني، إذا ساهم بشكل فعال في استقرار الاقتصاد، وتعزيز النمو، وتحقيق التنمية الشاملة للبلاد.

أهمية الموضوع:

يعتبر موضوع رقابة بنك الجزائر على التجارة الخارجية ذات أهمية كبرى نظرا إلى أهمية النظام القانوني في تطوير السياسة القانونية المرافقة للسياسة الاقتصادية للتنمية الوطنية المستدامة وذلك في المسائل التالية:

تنظيم العمليات المالية المرتبطة بالتجارة الخارجية.

تطبيق السياسات الاقتصادية للدولة.

مكافحة الجرائم الاقتصادية.

حماية الاقتصاد الوطني.

تشجيع الإنتاج المحلي.

أهداف دراسة الموضوع:

أهداف رقابة بنك الجزائر على التجارة الخارجية تشمل:

تحقيق الامتثال القانوني: ضمان تطبيق القوانين والأنظمة المالية والنقدية الجزائرية والدولية في العمليات التجارية الدولية.

مكافحة الغش والفساد: منع الاحتيال والتلاعب في العمليات التجارية الدولية التي تؤثر سلبًا على الاقتصاد الوطني.

تعزيز الاستقرار الاقتصادي: دعم النمو الاقتصادي وتحفيز الاستثمارات الخارجية من خلال توفير بيئة تجارية مواتية ومنظمة.

أسباب اختيار الموضوع:

تمثل التجارة الخارجية ركيزة حيوية في دفع عجلة الاقتصاد الوطني ورفع مستوى معيشة المواطنين، مما يضيف أهمية بالغة على دور بنك الجزائر في رقابة هده التجارة، وتوقيعها على اتفاقيات دولية عديدة، فإنها ملزمة باتباع المعايير والقوانين العالمية في هذا المجال، وهو ما يتطلب رقابة محكمة وعالة من البنك. إضافة إلى ذلك يعود اختيارنا لهذا الموضوع من اهتمامنا بمجالات الاقتصاد والمنظومة المالية، ورغبتنا في اكتشاف آليات التي يعتمد عليها بنك الجزائر في مراقبة العمليات التجارية الدولية.

إشكالية الموضوع:

تتمثل إشكالية الدراسة في:

ما دور بنك الجزائر في ضمان التوازن بين حقوق المتعاملين الاقتصاديين و حماية الاقتصاد الوطني من خلال ممارسة الرقابة على التجارة الخارجية ؟

منهج الموضوع

ونظرا لما يثيره موضوع رقابة بنك الجزائر على التجارة الخارجية في القانون الجزائري، من اشكالات وخصوصيات في القانون الجزائري ،ارتأينا معالجة هذا الموضوع معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي والتحليلي بالاستناد إلى النصوص القانونية، وعلى المنهج الوصفي لدراسة ماهية رقابة بنك الجزائر على التجارة الخارجية في القانون الجزائري، بالإضافة إلى المنهج الاستدلالي في أحيان أخرى.

تقسيم الموضوع

لإجابة على الإشكالية المطروحة المتمثلة في : ما دور بنك الجزائر في ضمان التوازن بين حقوق المتعاملين الاقتصاديين و حماية الاقتصاد الوطني من خلال ممارسة الرقابة على التجارة الخارجية ؟ ارتأينا إلى تقسيم هذا [1]الموضوع إلى فصلين تطرقنا في الفصل الأول الى(الإطار المفاهيمي لرقابة بنك الجزائر على التجارة الخارجية) أما الفصل الثاني (تناولنا آليات بنك الجزائر في ممارسة الرقابة البعدية على التجارة الخارجية).

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لرقابة بنك الجزائر على التجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية دوراً محورياً في تعزيز النمو الاقتصادي لأي بلد، حيث تتيح للدول الاستفادة من الميزات النسبية وتبادل السلع والخدمات بشكل يساهم في تحسين رفاهية الشعوب وتعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية وفي هذا السياق، تعتبر الرقابة على التجارة الخارجية من قبل البنوك المركزية، مثل بنك الجزائر، عاملاً أساسياً لضمان سير العمليات التجارية بطريقة منظمة وآمنة.

يأتي دور بنك الجزائر كجهة تنظيمية وإشرافية في هذا الإطار لضمان التزام كافة الأطراف بالقوانين واللوائح المحددة، والحد من المخاطر المرتبطة بالتجارة الدولية مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتأكد من أن العمليات المالية تتم بشفافية ووفقاً لأعلى المعايير الدولية.

يتطلب لدراسة الإطار المفاهيمي لرقابة بنك الجزائر على التجارة الخارجية مجموعة من السياسات والإجراءات التي تضمن سلامة العمليات المالية والتجارية. وتشمل هذه السياسات تنظيم تدفقات العملات الأجنبية، وتطبيق نظم مصرفية متطورة، ومراقبة الالتزام بالقوانين النقدية، وتحليل الوثائق التجارية، بالإضافة إلى إعداد التقارير الإحصائية الضرورية لمتابعة التوازن التجاري للبلاد.

ومن هنا ارتأينا أن نقسم هدا الفصل إلى مبحثين ففي (المبحث الأول) ماهية رقابة بنك الجزائر على التجارة الخارجية و(المبحث الثاني) إلى مسار الرقابة القبلية.

المبحث الأول: ماهية رقابة بنك الجزائر على التجارة الخارجية

تتمثل رقابة بنك الجزائر على التجارة الخارجية في مجموعة من السياسات والإجراءات التنظيمية والإشرافية التي يطبقها البنك المركزي الجزائري لضمان سلامة وشفافية العمليات التجارية والمالية المرتبطة بالاستيراد والتصدير، والتي تهدف هذه الرقابة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والمالية، وضمان الامتثال للقوانين واللوائح الوطنية والدولية[1]، وعليه سنتطرق إلى الطبيعة القانونية لرقابة بنك الجزائر في (المطلب الأول)، ثم إلى الأهداف المرتبطة برقابة بنك الجزائر على التجارة الخارجية في (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الطبيعة القانونية لرقابة بنك الجزائر

ترتكز رقابة بنك الجزائر على التجارة الخارجية على إطار قانوني شامل يضم مجموعة من القوانين والتشريعات التي تطور بمرور الزمن، والتي تهدف إلى تنظيم العمليات المالية والتجارية وحماية الاقتصاد الوطني من المخاطر المرتبطة بالتجارة الدولية. ويعتبر هدا الإطار القانوني أداة أساسية لضمان التزام كافة المتعاملين الاقتصاديين بالقوانين واللوائح المعمول بها، وتشمل هذه التشريعات القانون الأساسي لبنك الجزائر، القوانين المالية والنقدية، والتشريعات المتعلقة بالتجارة الخارجية. وقبل ذلك سنرى كيف نشأ وتطور المركز القانوني لبنك الجزائر في (الفرع الأول) ثم تكييفه القانوني في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: نشأة بنك الجزائر

يعد بنك الجزائر ركيزة أساسية في المنظومة المالية والنقدية للبلاد، حيث يشكل تاريخ نشأته وتطوره القانوني انعكاسا للتحولات السياسية والاقتصادية التي مرت بها الجزائر منذ الاستعمار حتى اليوم. يعد انشاء المركز القانوني لبنك الجزائر إلى الفترة التي سبقت استقلال الجزائر عن

[1] - بلحارث ليندة، نظام الرقابة على الصرف في ظل الإصلاحات الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013، ص25.

فرنسا. في عام 1958، تم إنشاء بنك الجزائر، وهو المؤسسة المالية التي تحمل مسؤولية إدارة النظام المالي الجزائري والعمل على تنظيم القطاع المصرفي[1].

بعد استقلال الجزائر في عام 1962، أصبح بنك الجزائر بمثابة البنك المركزي للبلاد. تطور المركز القانوني لبنك الجزائر بمرور الوقت وتغير الظروف الاقتصادية والسياسية. تم تعزيز دور البنك المركزي في التنظيم المالي والنقدي، بما في ذلك الرقابة على البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى[2].

تطور المركز القانوني لبنك الجزائري يمثل جزءاً مهماً من تاريخ البنك وتطوره كمؤسسة مالية رئيسية في البلاد، ويتمثل هذا التطور في أربعة مراحل أولا الفترة الاستقلالية الأولى، ثانيا في الإصلاحات الاقتصادية، ثالثا في التحولات الاقتصادية، رابعا في العصر الحديث:

أولا: الفترة الاستقلالية الأولى (1962-1970):

في بداية الفترة الاستقلالية، تأسس بنك الجزائر كبنك مركزي للبلاد. خلال هذه الفترة، تم تطوير الهيكل القانوني للبنك ليتناسب مع متطلبات النظام المصرفي الجديد.

شهدت هذه الفترة جهوداً كبيرة من بنك الجزائر في المساهمة في بناء البنية المالية والنقدية للبلاد، بما في ذلك تطوير البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى.

باختصار، كانت الفترة الاستقلالية الأولى من عام 1962 إلى عام 1970 محورية بالنسبة لبنك الجزائر، حيث شهد تأسيسه وتطويره كبنك مركزي وسطحي وسط تحديات تطبيق السياسات الاقتصادية في بلاد جديدة المستقلة[3].

[1] - معصور جليلة، مسؤولية البنك عن الائتمان المصرفي في القانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة -1-، 2016، ص08.

[2] - مرجع نفسه ص 08.

[3] - عميور فرحاث، تنظيم الالتحاق بالمهنة البنكية في التشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2017، ص32

ثانيا: الإصلاحات الاقتصادية والمالية (1970-1980):

شهدت هذه الفترة إصلاحات اقتصادية هامة في الجزائر، والتي شملت إصدار قوانين وتشريعات جديدة لتنظيم القطاع المصرفي والمالي. تم تعزيز دور بنك الجزائر وتوسيع صلاحياته ليصبح أكثر فعالية في مراقبة النظام المالي[1].

تم تعزيز دور بنك الجزائر في الرقابة المالية، حيث توسعت مهامه لتشمل الإشراف والرقابة على البنوك، ورقابة أخرى يمارسها على المؤسسات المالية الأخرى لضمان التزامها بالقوانين والتشريعات المالية والمصرفية[2].

شهدت الفترة من عام 1970 إلى عام 1980 إصلاحات هامة في القطاع المصرفي والمالي في الجزائر، مما ساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحسين الأداء المالي للبلاد[3].

ثالثا: التحولات الاقتصادية (1980-1990):

خلال هذه الفترة، تم تكريس جهود لتعزيز قدرات بنك الجزائر في تنظيم السياسات النقدية والمالية. وقد شهدت هذه الفترة تحولات اقتصادية هامة في الجزائر، مما دفع بالبنك إلى تعديل تشريعاته وتحسين أدواته لمراقبة الأنشطة المالية، من خلال النظر إلى التحديات الاقتصادية والمالية، عمل بنك الجزائر على تطوير وتحسين أدواته لمراقبة الأنشطة المالية، مما يساهم في تعزيز الشفافية والكفاءة في القطاع المالي والمصرفي[4].

قام بنك الجزائر بتكييف السياسات النقدية والمالية مع التحولات الاقتصادية، وذلك من خلال تعديل سياسات الفائدة، وتنظيم السيولة المالية، وتعزيز الرقابة على النظام المصرفي.

---

[1] - عميور فرحاث، مرجع سابق، ص32.

[2] - نواصر الطاهر، لحاق عيسى،الآليات الرقابية على المؤسسات المصرفية في التشريع الجزائري، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية،المجلد10، العدد04،جامعة عمار ثليجي،الاغواط.ص66.

[3] - عميور فرحاث، مرجع سابق، ص32.

[4] - مرجع نفسه، ص33.

شهدت الجزائر خلال الفترة من عام 1980 إلى عام 1990 تحولات اقتصادية هامة، وكان بنك الجزائر يعمل جاهدًا على تكييف نفسه مع هذه التغيرات وتحسين دوره في تنظيم السياسات النقدية والمالية[1].

ربعا: العصر الحديث (بعد 1990):

منذ التسعينيات، تم تكثيف الجهود لتحديث وتحسين الأطر القانونية التي تنظم النظام المصرفي والمالي في الجزائر. تم إصدار قوانين ولوائح جديدة لتعزيز الشفافية وتعزيز الرقابة على الأنشطة المالية، بما في ذلك التجارة الخارجية.

تم تعزيز الرقابة المالية والمصرفية على الأنشطة المالي، بما في ذلك التجارة الخارجية، من خلال تحسين القوانين واللوائح وتعزيز الجهود الرقابية من قبل السلطات المختصة، وتم تحسين البنية التحتية المالية والتكنولوجية لعدم تطور القطاع المصرفي والمالي، بما في ذلك تحديث الأنظمة والتقنيات المستخدمة في مجال التجارة الخارجية[2].

تم تعزيز الرقابة بعد انهيار أسعار النفط 2014 – 2024 بتنفيذ استراد السلع الغير الأساسية وإلزامية دفع الواردات أجلا 2022 بمنع الدفع المسبق للواردات والاكتفاء بالدفع بعد 180 يوما من استلام البضاعة[3].

من خلال التطورات القانونية والتشريعية، أُكسب بنك الجزائر سلطات وصلاحيات أوسع، بما في ذلك تنظيم الأنظمة المالية والنقدية وتطبيق السياسات النقدية، بالإضافة إلى الإشراف على العمليات المصرفية والمالية، بما في ذلك الرقابة على التجارة الخارجية.

[1] - فضيل فارس، محاضرات في التقنيات البنكية، الجزء الأول، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013، ص55.
[2] - عمير فرحات مرجع سابق، ص33.
[3] - WWW.Bank-of–Algeria.dz.

إن المركز القانوني لبنك الجزائر تطور مع تطور الاقتصاد الجزائري وتغير الظروف الدولية، حيث تم تعزيز دوره وتوسيع صلاحياته ليكون الجهة المسؤولة عن تنظيم ومراقبة الأنشطة المالية والنقدية في البلاد، بما في ذلك الرقابة على التجارة الخارجية، وهو الدور الذي يستمر في تطوره لمواكبة التحديات الاقتصادية والمالية الحديثة[1].

الفرع الثاني: التكييف القانوني لبنك الجزائر

يعد الاطار القانوني و التنظيمي أساسا لتحديد دور بنك الجزائر و مكانته في النظام المالي، من خلال قانونه الاساسي و التشريعات البنكية، إضافة إلى توجيهاته و حرصه على التوافق مع المعايير الدولية و تعزيز التعاون المالي لضمان استقرار القطاع البنكي:

أولا: القانون الأساسي لبنك الجزائر:

يُعتبر القانون الأساسي لبنك الجزائر (القانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 يوليو 2023)[2] المرجع الأساسي الذي يحدد مهام وصلاحيات البنك المركزي. يشمل هذا القانون تنظيم السياسة النقدية والتحكم في النظام المصرفي والرقابة على الأنشطة المالية، بما في ذلك الرقابة على التجارة الخارجية، يتضمن هذا القانون المادة الأساسية التي تنص على وظائف البنك وسلطاته، دوره في تنظيم السياسات النقدية والمالية ورقابة الأنشطة المصرفية والمالية، بما في ذلك التجارة الخارجية[3].

[1] - عميور فرحاث، مرجع سابق، ص34.

[2] - قانون رقم 23 -09، المؤرخ في 8 يونيو 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، ج ر ج ج، عدد 43، الصادر في 27 يونيو 2023.

[3] - عميور فرحاث، مرجع سابق، ص34.

ثانيا: التشريعات المالية والبنكية:

يتضمن التكييف القانوني للبنك الجزائري تعديلات وتحديثات مستمرة على التشريعات المالية والبنكية لضمان توافقها مع التطورات الاقتصادية والمالية.

تشمل هذه التشريعات القوانين والأنظمة التي تنظم النظام المالي والبنكي، بما في ذلك البنوك التجارية، والمؤسسات المالية، وسوق الأوراق المالية. تتناول هذه التشريعات مجموعة واسعة من القضايا بما في ذلك تنظيم الأنشطة المالية الدولية وتطبيق الرقابة عليها، بما في ذلك التجارة الخارجية[1].

ثالثا: التوجيهات والقرارات البنكية:

يصدر بنك الجزائر توجيهات وقرارات بنكية تحدد السياسات والإجراءات اللازمة لتنفيذ التشريعات المالية والبنكية. هذه التوجيهات والقرارات تشمل تفاصيل الرقابة والتنظيم على الأنشطة المالية، بما في ذلك التجارة الخارجية، وتتضمن هذه التوجيهات والقرارات تحديد الاشتراطات والمعايير اللازمة للبنوك والمؤسسات المالية للامتثال والتوافق مع القوانين والتشريعات[2].

رابعا: التوافق مع المعايير الدولية:

يعمل بنك الجزائر على ضمان توافق القوانين والتشريعات المالية والبنكية مع المعايير الدولية، مما يساهم في تعزيز الثقة في النظام المالي الجزائري ويساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي الدولي، مثل تلك التي تصدرها اللجنة الدولية للرقابة المصرفية (BCBS) ومنظمة الأوراق المالية والبورصات الدولية (IOSCO)[3].

[1] - بلحارث ليندة، مرجع سابق، ص29.
[2] - بوسعدية محمد سعيد، مدخل إلى قانون الرقابة الجزائر، دار القصبة للنشر، الجزائر 2014، ص38.
[3] - مرجع نفسه، ص39.

خامسا: التعاون الدولي:

يعتبر التعاون الدولي من أبرز الآليات التي تعتمدها الدول لتعزيز علاقاتها وبناء شراكات متنوعة، مما يساهم في تحقيق مصالح مشتركة تعود بالنفع على جميع الأطراف. يتمتع بنك الجزائر باستقلالية في إطار السياسة النقدية، مما يسمح له بإبرام اتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية مثل البنك الدولي والصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي، ويتعاون كذلك بنك الجزائر مع المؤسسات المالية والبنكية الدولية مثل بنك التسويات الدولية و بنك الإفريقي للتنمية، بما في ذلك أيضا البنوك المركزية الأخرى مثل بنك المركزي الأوروبي[1].

يتضمن التكييف القانوني للبنك الجزائري التعاون مع المؤسسات المالية والبنكية الدولية، والمنظمات الدولية، لتبادل المعرفة والخبرات وتطوير الممارسات الجيدة في مجال التنظيم والرقابة على الأنشطة المالية، بما في ذلك التجارة الخارجية[2].

المطلب الثاني: الأهداف المرتبطة برقابة بنك الجزائر على التجارة الخارجية

تضطلع رقابة بنك الجزائر على التجارة الخارجية بدور حيوي في تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تصب في صميم الحفاظ على متانة واستقرار النظامين المالي والاقتصادي للبلاد، بالإضافة إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة. وفي هذا السياق، تتجلى أهمية هده الرقابة بشكل خاص في تحقيق هدفين محورين هما حماية ميزان المدفوعات في الفرع الأول ومكافحة تهريب العملة الصعبة إلى الخارج في الفرع الثاني[3].

[1] - https://.bank-of-algeria.dz تاريخ الإطلاع 10 /03 /2025

[2] - بوسعدية محمد سعيد، مرجع سابق، ص39.

[3] - بوز عرور عمار، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية – حالة الجزائر، قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص51.

الفرع الأول: حماية ميزان المدفوعات

حماية ميزان المدفوعات يعتبر أحد الأهداف الرئيسية لرقابة بنك الجزائر على التجارة الخارجية، وهي تتمثل في السعي إلى تحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات الخارجية للبلاد. تتمثل في[1]:

أولا: ضمان استقرار الصرف الأجنبي:

عن طريق:

1. **المراقبة النقدية والرقابة على الصرف:** يقوم بنك الجزائر بمراقبة تدفقات العملات الأجنبية وتوجيهها بما يحقق الاستقرار النقدي، ويمنع التلاعب بقيمة العملة المحلية.
2. **تنظيم السوق النقدي:** يتدخل بنك الجزائر في السوق النقدي لضبط العرض والطلب على العملات الأجنبية وضمان استقرار قيمتها.

ثانيا: تحقيق التوازن في المعاملات الخارجية:

عن طريق:

1. **تشجيع التصدير وتقليل الواردات:** يوجه بنك الجزائر سياسات مالية ونقدية تشجع على زيادة الصادرات وتقليل الواردات لتحقيق التوازن في المعاملات الخارجية.
2. **تنظيم التجارة الخارجية:** يقوم بنك الجزائر بتنظيم ومراقبة العمليات التجارية الخارجية للتأكد من أنها تتم وفقاً للقوانين والأنظمة المالية المعتمدة[2].

ثالثا: تعزيز الاستقرار الاقتصادي: يعتبر تعزيز الاستقرار الاقتصادي أجد الاهداف الجوهرية التي تسعى إليها رقابة بنك الجزائر في إطار حماية ميزان المدفوعات. ويتحقق هدا الهدف

[1] - بوز عرور عمار، مرجع سابق، ص57.
[2] - مرجع نفسه، ص57.

من خلال مجموعة من التدابير التي تهدف إلى ضمان توازن المعاملات الخارجية والحفاظ على استقرار نظام المالي، وذلك عن طريق:

1. مراقبة تدفقات رؤوس الأموال: يعمل بنك الجزائر إلى مراقبة حركة رؤوس الأموال الواردة والصادرة من البلاد، هده الرقابة الدقيقة ليست مجرد إجراء احصائي، بل هي آلية استباقية تهدف إلى الحد من التقلبات المفاجئة وغير المرغوب فيها التي قد تأثر سلبَا على استقرار سعر الصرف، ومستويات السيولة في السوق، وثقة المستثمرين. فمن خلال فهم وتحليل انماط تدفقات رؤوس الأموال، يستطيع البنك اتخاد التدابير الأزمة في الوقت المناسب للحفاظ على التوازن الاقتصادي.

2. تنظيم النظام المالي والبنكي: يلعب بنك الجزائر دوراً حاسماً في تنظيم النظام المالي والبنكي من خلال وضع الأطر القانونية والتنظيمية التي تضمن الشفافية والانضباط، ويهدف هدا الدور إلى بناء نظام مالي قوي ومتين، حيث يساعد هدا التنظيم على تجنب الأزمات المالية والنقدية التي قد تؤثر سلبَا على استقرار ميزان المدفوعات وبالتالي يمكن أن تعيق مسيرة التنمية[1].

رابعا: ضمان استمرارية التمويل الخارجي:

إن قدرة الجزائر على تأمين التمويل الخارجي المستدام وبتكاليف معقولة ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى فعالية رقابة بنك الجزائر على التجارة الخارجية وذلك من خلال ما يلي عن طريق:

1.تحسين السمعة الدولية للبلاد: من خلال ضمان استقرار ميزان المدفوعات، يعزز بنك الجزائر سمعة البلاد ويسهل الحصول على التمويل الخارجي بشروط مواتية، سواء عبر القروض الدولية أو الاستثمارات المباشرة[2].

[1] - بوز عرور عمار، مرجع سابق، ص57.
[2] - بلحارث ليندة، مرجع سابق ص31.

2.تشجيع الاستثمارات الأجنبية: يعتبر التوازن في ميزان المدفوعات مؤشرًا أساسيا على متانة الاقتصاد واستقراره، وهذا ما يشجع المستثمرين الجانب على توجيه استثماراتهم في السوق الوطنية وتساهم هذه الاستثمارات الأجنبية في تعزيز التمويل الخارجي والنمو الاقتصادي، وتقليل من الاعتماد على الافتراض الخارجي كمصدر وحيد للتمويل[1].

خامسا: تحقيق الاستدامة الاقتصادية:

يعمل البنك على ترسيخ أسس الاقتصادية المستدامة، ويتجلى هدا الدور الحيوي من خلال مسارين متكاملين يهدفان إلى بناء اقتصاد وطني قوي قادر على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية وضمان استمرار النمو على المدى الطويل وذلك عن طريق:

1.دعم التنمية الاقتصادية المستدامة: إن تقيق التوازن في ميزان المدفوعات ليس مجرد هدف مالي، بل هو عامل حاسم في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة. وخلق بيئة اقتصادية مستقرة تشجع على الاستثمار والإنتاج، ويتم تقليل الاعتماد على تمويل الخارجي، ويساهم في خلق فرص العمل المستدامة.

2.توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الاقتصادية الأساسية: يساعد التوازن في ميزان المدفوعات في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الاقتصادية الأساسية التي تسهم في تحقيق النمو المستدام وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

بهذه الطريقة، يعمل بنك الجزائر بتنسيق مع الجهات ذات الصلة لتحقيق هذه الأهداف وضمان استقرار النظام المالي والاقتصادي للبلاد[2].

[1] - بلحارث ليندة، مرجع سابق، ص32.
[2] - مرجع نفسه، ص32.

الفرع الثاني: مكافحة تهريب العملة الصعبة إلى الخارج

مكافحة تهريب العملة الصعبة إلى الخارج تعتبر جزءًا هامًا من أهداف رقابة بنك الجزائر على التجارة الخارجية، وذلك لعدة أسباب تتعلق بالاستقرار النقدي والاقتصادي للبلاد[1].

أولا: حفظ استقرار العملة الوطنية: عندما يتم تهريب العملة الصعبة إلى الخارج، يتأثر استقرار العملة الوطنية بشكل سلبي، حيث يزداد الطلب على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية. هذا يمكن أن يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وتدهور الوضع الاقتصادي.

ثانيا: حماية الاحتياطيات النقدية: يعتمد الاقتصاد الوطني على الاحتياطيات النقدية لضمان استقراره وسلامته. عندما يتم تهريب العملة الصعبة إلى الخارج، يتم تقليل الاحتياطيات النقدية، مما يؤثر سلباً على قدرة البلاد على التعامل مع الصدمات الاقتصادية[2].

ثالثا :تقليل الضغوط على سعر الصرف: تهريب العملة الصعبة يمكن أن يؤدي إلى زيادة الضغوط على سعر الصرف، حيث يزيد الطلب على العملة الأجنبية ويضعف قيمة العملة الوطنية. هذا يمكن أن يؤثر على الاستقرار النقدي والاقتصادي للبلاد.

رابعا: مكافحة الجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب: قد يتم استخدام عمليات تهريب العملة الصعبة لتمويل الجريمة المنظمة والأنشطة الإرهابية. لذلك، فإن مكافحة تهريب العملة الصعبة تعتبر أيضًا جزءًا من جهود الحفاظ على الأمن والاستقرار الوطني.

[1] - معصور جليلة، مرجع سابق، ص14.
[2] - مرجع نفسه، ص14.

خامسا: ضمان الامتثال للتشريعات والأنظمة الدولية: تهدف جهود مكافحة تهريب العملة الصعبة إلى ضمان الامتثال للتشريعات والأنظمة الدولية المتعلقة بالمعاملات المالية الدولية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

سادسا: تشجيع التنمية الاقتصادية المستدامة: من خلال منع تهريب العملة الصعبة، يمكن للبلاد الاستفادة من مواردها المالية الداخلية لتمويل المشاريع التنموية ودعم النمو الاقتصادي المستدام.

بالتالي، يمثل مكافحة تهريب العملة الصعبة إلى الخارج جزءًا حيويًا من جهود رقابة بنك الجزائر على التجارة الخارجية، حيث تهدف إلى حماية الاستقرار النقدي والاقتصادي والحفاظ على الأمن الوطني وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة[1].

المبحث الثاني: مسار الرقابة القبلية

يعتبر الرقابة القبلية على الإجراءات البنكية للتجارة الخارجية من الجوانب الحيوية في إطار الأنظمة المصرفية الحديثة. فهي تمثل العمود الفقري لضمان النزاهة والشفافية في عمليات التجارة الخارجية، وتعدُّ دعامة أساسية للحفاظ على سلامة النظام المالي للدولة. يتمثل دور الرقابة القبلية في تحليل ومراقبة العمليات المالية والمصرفية المرتبطة بالتجارة الخارجية قبل تنفيذها، بهدف ضمان التزامها بالقوانين والتشريعات المالية وتجنب أي أنشطة غير قانونية أو غير مشروعة[2].

تشمل مهام الرقابة القبلية على الإجراءات البنكية للتجارة الخارجية التحقق من صحة وملائمة الوثائق والمعاملات المالية والتجارية، والتأكد من مطابقتها للأنظمة والقوانين الدولية

[1] - معصور جليلة، مرجع سابق، ص15.

[2] - بن عاشور، لمية بوخميس سهيلة "أليات الرقابة على البنوك"، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني حول الإصلاحات البنكية في ظل التعديلات التشريعية والتحولات الاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة قالمة، يومي 14، 15 أبريل 2010، ص05.

والوطنية. كما تشمل أيضًا فحص الأطراف المتورطة في العمليات المالية والتحقق من هويتها ومصداقيتها، وذلك لمنع عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والنصب والاحتيال[1]، وعليه سنتطرق إلى إجراءات عمليات التجارة الخارجية أمام البنوك في المطلب الأول، وعمليات التجارة الخارجية أمام البنوك المطلب الثاني.

المطلب الأول: عمليات التجارة الخارجية أمام البنوك

عمليات التجارة الخارجية تعتبر من أهم العمليات المالية التي تتم بين البلدان، حيث تشمل تبادل السلع والخدمات عبر الحدود الوطنية. وتُعتبر البنوك أحد أهم الجهات المشاركة في تسهيل وتنفيذ هذه العمليات، حيث تقدم الخدمات المصرفية والمالية اللازمة للشركات والأفراد الراغبين في التجارة الخارجية.

تتضمن إجراءات عمليات التجارة الخارجية أمام البنوك مجموعة متنوعة من الخطوات التي يجب اتباعها لضمان سلامة ونجاح هذه العمليات، ومن بين هذه الإجراءات[2]:

الفرع الأول: تحديد عمليات التجارة الخارجية

عمليات التجارة الخارجية تشمل جميع النشاطات التجارية التي تتم عبر الحدود الوطنية، وتشمل تبادل السلع والخدمات بين الدول المختلفة. إليك بعض أمثلة على عمليات التجارة الخارجية[3].

[1] - بلعيد جميلة الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية، مدكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون الأعمال، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2002، ص13.
[2] - مرجع نفسه، ص14.
[3] - بن عاشور، لمية بوخميس سهيلة، مرجع سابق، ص06.

أولا: الاستيراد والتصدير

تشمل عمليات الاستيراد شراء السلع والمنتجات من دول أخرى لاستخدامها في السوق المحلية، بينما تشمل عمليات التصدير بيع السلع والمنتجات المحلية للأسواق الخارجية، الاستيراد والتصدير يشكلان جزءًا أساسيًا من عمليات التجارة الخارجية[1].

1) الاستيراد

يتضمن الاستيراد شراء السلع والمنتجات من دول أخرى وجلبها إلى السوق المحلية للاستخدام في الإنتاج، التصنيع، أو لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية المحلية، يتم اختيار السلع المستوردة بناءً على الاحتياجات المحلية والطلب في السوق المحلية، وقد تتنوع هذه السلع بين السلع النهائية للمستهلك والمواد الخام والمكونات اللازمة للإنتاج.

يُعتبر الاستيراد مصدرًا هامًا لتوفير السلع والخدمات التي لا يتم إنتاجها محليًا بشكل كافٍ، أو التي تكون متوفرة بأسعار أو جودة أفضل من السلع المحلية[2].

2. التصدير

يعتبر التصدير أهم ما يحرك عجلة اقتصاد الدول إلى الأمام كما يتمثل في كونه مقياس من مقاييس مدى نجاح ميزان المدفوعات هده الدول، ووسيلة من وسائل التنمية الاقتصادية ومؤشرات هاما في النهوض باقتصادات الدول النامية فهو العنصر الهام الدي يدفع بالدولة لتحقيق جميع أهدافها المسطرة، ويعرف التصدير بيع أقصى ما يمكن من الإنتاج الوطني للخارج للحصول على أكبر قدر من رؤوس الأموال الأجنبية وتفادي خروجها من أجل تحقيق أقصى حد من الثراء[3].

[1] - ضويفي محمد، المركز القانوني للبنك المركزي، أطروحة دكتوراه في الحقوق قسم القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 ،2014، ص25.

[2] - مرجع نفسه، ص26.

[3] - حفايضية يمينة، برقوق صبرينة، ترقية الصادرات خارج المحروقات ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية – حالة الجزائر-(خلال الفترة 2004 _2017)،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية تجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم تسيير، جامعة 08 ماي1945،الجزائر، 2018، ص03.

تلعب عمليات الاستيراد والتصدير دورًا حيويًا في تعزيز الاقتصاد الوطني، وتوسيع نطاق الأسواق، وتحقيق النمو الاقتصادي. يتطلب كل من الاستيراد والتصدير تنظيمًا جيدًا وتعاونًا بين الشركات والحكومات والبنوك لضمان سلاسة ونجاح هذه العمليات[1].

ثانيا: التجارة بالجملة والتجزئة:

تتمثل عمليات التجارة بالجملة في شراء السلع بكميات كبيرة للبيع للتجار والشركات، بينما تتمثل التجارة بالتجزئة في بيع السلع للمستهلكين النهائيين في الأسواق المحلية أو الخارجية، التجارة بالجملة والتجزئة هما نوعان رئيسيان من العمليات التجارية التي تحدث داخل السوق المحلية والعالمية، وتختلف في طريقة بيع السلع والخدمات للمستهلكين المستهدفين. وتتمثل في[2]:

1) التجارة بالجملة:

تتمثل التجارة بالجملة في شراء السلع بكميات كبيرة من المصنعين أو الموردين، ثم بيعها للتجار والشركات بكميات أكبر، يتمتع التجار بالجملة بقدرة على شراء السلع بأسعار منخفضة نسبيًا نظرًا لكمياتهم الكبيرة، مما يمكنهم من بيعها للتجار بأسعار تنافسية والحصول على ربحية جيدة.

تتضمن السلع التي يتم تداولها في التجارة بالجملة عادة السلع غير النهائية مثل المواد الخام أو السلع الجاهزة للبيع للمستهلكين[3].

2) التجارة بالتجزئة

تشير التجارة بالتجزئة إلى بيع السلع والخدمات مباشرة للمستهلكين النهائيين في الأسواق المحلية أو العالمية، يتميز التجار بالتجزئة بقدرتهم على تلبية احتياجات المستهلكين الفردية وتقديم الخدمات الشخصية مثل الاستشارة والمساعدة في اتخاذ القرارات الشرائية.

[1] - ضويفي محمد، مرجع سابق، ص26.
[2] - بلعيد جميلة، مرجع سابق، ص18.
[3] - مرجع نفسه، ص18.

يتم بيع السلع في التجارة بالتجزئة بكميات صغيرة وبأسعار تنافسية، وتشمل مجموعة واسعة من السلع النهائية مثل الملابس والإلكترونيات والمواد الغذائية.

يتعاون كل من التجار بالجملة والتجزئة في سلسلة التوريد لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية والإنتاجية للمستهلكين والشركات. تعد هاتان الصناعتان جزءًا أساسيًا من الاقتصاد، وتسهم في تحقيق النمو وتوفير فرص العمل وتلبية احتياجات السوق[1].

ثالثا: التوزيع والتخزين:

تشمل عمليات التجارة الخارجية أيضًا عمليات التوزيع والتخزين للسلع والمنتجات في الأسواق الخارجية، حيث تُنقل السلع من المنتجين إلى المستهلكين عبر قنوات التوزيع المختلفة، التوزيع والتخزين يشكلان جزءًا أساسيًا من سلسلة التوريد والتسويق للسلع والخدمات. وتتمثل في:

1) التوزيع

يتعلق التوزيع بنقل السلع والمنتجات من الشركات المصنعة أو الموردين إلى نقاط البيع النهائية، سواء كانت متاجر التجزئة أو المستودعات أو العملاء النهائيين، يشمل التوزيع عمليات النقل والشحن والتخزين المؤقت في مستودعات ومراكز التوزيع قبل توزيع السلع إلى النقاط النهائية.

تهدف عمليات التوزيع إلى ضمان توافر السلع والمنتجات في الأماكن المناسبة وفي الوقت المناسب، وتحقيق رضا العملاء وزيادة المبيعات[2].

[1] - بوسعدية محمد سعيد، مرجع سابق، ص19.
[2] - مرجع نفسه، ص19.

2) التخزين:

يشمل التخزين الاحتفاظ بالسلع والمنتجات في مستودعات أو مراكز تخزين مؤقتة لفترات زمنية محددة، يهدف التخزين إلى الحفاظ على جودة السلع والمنتجات والحماية من التلف أو الضياع، وتسهيل عمليات الفرز والتغليف والتوزيع، فيتم تخزين السلع والمنتجات استنادًا إلى عوامل مثل نوع السلع ومتطلبات التخزين ومعدلات الطلب والعرض، وتتم إدارة عمليات التخزين بدقة لضمان كفاءة العمليات.

يعد التوزيع والتخزين جزءًا أساسيًا من عمليات اللوجستيات وادارة السلسلة اللوجستية، ويؤثران بشكل كبير على كفاءة وتكلفة سلسلة التوريد. تستخدم الشركات والمؤسسات العديد من الأساليب والتقنيات لتحسين عمليات التوزيع والتخزين، مما يساهم في تحقيق الرضا للعملاء وتحقيق الربحية للشركات[1].

رابعا: الخدمات اللوجستية:

الخدمات اللوجستية تشير إلى مجموعة الخدمات التي توفر الدعم اللازم لإدارة وتنفيذ عمليات النقل والتوزيع والتخزين بكفاءة وفعالية. تشمل هذه الخدمات العديد من النشاطات التي تساعد في تسهيل حركة السلع والمنتجات من نقطة البداية إلى نقطة الوصول النهائية. وتتمثل الخدمات اللوجستية الرئيسية:

1) الشحن والنقل:

- تقدم الشركات اللوجستية خدمات الشحن والنقل لنقل السلع والمنتجات بين المواقع المختلفة، سواء داخل البلاد أو عبر الحدود الدولية.

[1] - بلعيد جميلة، مرجع سابق، ص20.

- تشمل وسائل النقل المستخدمة الشاحنات، والسفن، والقطارات، والطائرات، وتختلف تكلفة وزمن التسليم حسب كل وسيلة نقل.

2) التخليص الجمركي:

- توفر الشركات اللوجستية خدمات التخليص الجمركي لإنهاء الإجراءات الجمركية المطلوبة لنقل البضائع عبر الحدود الدولية.
- تشمل هذه الخدمة تصريح البضائع، ودفع الرسوم والضرائب الجمركية، وتقديم الوثائق اللازمة لإتمام العمليات الجمركية[1].

3) التخزين وإدارة المستودعات:

- توفر الشركات اللوجستية خدمات التخزين وإدارة المستودعات لتخزين السلع والمنتجات بشكل آمن ومنظم.
- يتم تنظيم المستودعات وتوفير نظام إدارة المخزون لضمان توافر السلع في الوقت المناسب وتقليل التكاليف الناتجة عن تخزين البضائع لفترات طويلة[2].

4) التأمين اللوجستي:

تقدم الشركات اللوجستية خدمات التأمين اللوجستي لحماية البضائع والمنتجات أثناء النقل والتخزين من المخاطر المحتملة مثل الضياع أو التلف أو السرقة. و يهدف هذا التأمين إلى ضمان تعويض الخسائر التي قد تحدث خلال مراحل الشحن أو التخزين، مما يوفر الأمان المالي للمصدرين والمستوردين ويعزز الثقة في العمليات التجارية الدولية. كما يعتبر عنصرا

[1] - شامبي ليندة، المصاريف والأعمال المصرفية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، قانون الأعمال، جامعة الجزائر، 2002، ص16.
[2] - مرجع نفسه، ص17.

أساسيا في إدارة المخاطر بسلاسل الإمداد، ويساهم في استقرار واستمرارية حركة التجارة الخارجية.

5) **خدمات العودة وإدارة العودة:**

تتضمن هذه الخدمات إدارة عمليات الإرجاع والاستبدال البضائع المعيبة أو غير المطابقة للمواصفات، بالإضافة إلى تقديم خدمات إعادة التوجيه للبضائع الغير مباعة.

تلعب الخدمات اللوجستية دورًا حاسمًا في تحقيق كفاءة سلسلة التوريد، وتسهيل حركة البضائع والمنتجات من المصدر إلى العميل النهائي بأقل تكلفة ممكنة. يعتمد نجاح العمليات التجارية والإنتاجية بشكل كبير على الخدمات[1].

خامسا: التجارة الإلكترونية العابرة للحدود

التجارة الإلكترونية العابرة للحدود تعني عمليات البيع والشراء التي تتم عبر الإنترنت بين الأطراف الموجودة في دول مختلفة. يعتمد هذا النوع من التجارة على استخدام التكنولوجيا الرقمية لتسهيل عمليات البيع والشراء وتسهيل الدفع والتسليم عبر الحدود الدولية. المهمة الأساسية حول التجارة الإلكترونية العابرة للحدود تتمثل في[2]:

2) **الوصول العالمي:** تمكن التجارة الإلكترونية العابرة للحدود الشركات والأفراد من الوصول إلى العملاء والأسواق العالمية بشكل مباشر، مما يزيد من فرص النمو والتوسع للأعمال.

3) **التسويق العالمي:** يمكن للشركات الترويج لمنتجاتها وخدماتها عبر الإنترنت بشكل عالمي، مما يسمح لها بالوصول إلى جمهور أوسع وتحقيق مبيعات أكبر.

[1] - شامبي ليندة، مرجع سابق، ص18.
[2] - ضويفي محمد، مرجع سابق، ص31.

4) **التسهيلات في الدفع والتحويلات المالية:** توفر منصات التجارة الإلكترونية العابرة للحدود آليات دفع آمنة وموثوقة، بما في ذلك البطاقات الائتمانية وخدمات الدفع الإلكتروني، مما يسهل عمليات الشراء ويزيد من ثقة العملاء.
5) **التخليص الجمركي واللوجستيات الدولية:** توفر منصات التجارة الإلكترونية العابرة للحدود حلولًا لعمليات التخليص الجمركي وإدارة الشحن الدولي، مما يسهل تنقل البضائع عبر الحدود بسلاسة.
6) **اللغة والثقافة:** تتحدى التجارة الإلكترونية العابرة للحدود العقبات اللغوية والثقافية من خلال استخدام واجهات متعددة اللغات وتوفير تجارب تسوق مخصصة لكل سوق مستهدف[1].
7) **التحديات القانونية والضريبية:** تواجه التجارة الإلكترونية العابرة للحدود تحديات قانونية وضريبية معقدة تتعلق بالتشريعات المحلية والدولية، وتتطلب من الشركات الامتثال للقوانين والتشريعات في الدول المختلفة التي تعمل فيها.

باستخدام التكنولوجيا الرقمية والإنترنت، تساهم التجارة الإلكترونية العابرة للحدود في توسيع نطاق الأعمال وتحقيق النجاح العالمي للشركات والأفراد على حد سواء.

تلعب عمليات التجارة الخارجية دورًا حيويًا في تعزيز الاقتصاد العالمي وتعزيز التبادل التجاري بين الدول، وتسهم في تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وزيادة الإنتاجية[2].

[1] - بورايب أعمر، الرقابة على الهيآت والمؤسسات المالية في الجزائر، مدكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع الإدارة والمالية، جامعة الجزائر، 2007، ص45.
[2] - مرجع نفسه، ص46.

الفرع الثاني: الإجراءات البنكية لعمليات التجارة الخارجية

الإجراءات البنكية لعمليات التجارة الخارجية تتضمن سلسلة من الخطوات التي يتبعها البنك لتنفيذ ومعالجة المعاملات المالية المرتبطة بالتجارة الخارجية. تتمثل الإجراءات البنكية لعمليات التجارة الخارجية:

أولا: فتح الأرصدة والحسابات بالعملة الصعبة والوطنية

الخطوات العامة التي تشمل الإجراءات البنكية لفتح الأرصدة والحسابات بالعملة الصعبة والوطنية لعمليات التجارة الخارجية:

1) **التواصل مع البنك:** يجب على العميل التواصل مع البنك المعني بتنفيذ عمليات التجارة الخارجية لفتح الحساب.

2) **ملء نموذج الطلب:** يتعين على العميل ملء نموذج الطلب المقدم من البنك لفتح حساب جديد.

3) **تقديم المستندات المطلوبة:** تتمثل الخطوة التالية في تقديم المستندات المطلوبة لفتح الحساب، والتي تختلف من بنك إلى آخر ولكن تشمل بصفة عامة ما يلي:

- صورة هوية شخصية سارية المفعول للمشتري أو شهادة التسجيل التجاري للشركة.
- إثبات العنوان الحالي للعميل.
- وثائق أخرى قد تطلبها البنوك حسب الحاجة، مثل شهادة الضمان المالي أو تفاصيل الأنشطة التجارية[1].

[1] - زرواق عائشة، حماية زبناء البنك في القانون الجزائري، أطروحة لنيل درجة دكتوراه، تخصص قانون أعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2019، ص39.

3) **التأكد من الوديعة الأولية:** يتطلب البنك وجود وديعة أولية لفتح الحساب. يجب على العميل التأكد من المبلغ المطلوب وطريقة الدفع المقبولة.

4) **مراجعة الشروط والأحكام:** يجب على العميل مراجعة وفهم الشروط والأحكام المتعلقة بفتح واستخدام الحساب بالعملة الصعبة والوطنية، بما في ذلك الرسوم المتعلقة بالحساب وأي شروط خاصة[1].

5) **توقيع العقد وتنفيذ الحساب:** بعد مراجعة الشروط والأحكام، يتم توقيع العقد وتنفيذ الحساب. يجب على العميل الحصول على نسخة من العقد والتأكد من الحصول على معلومات الاتصال بالبنك للمتابعة، يجب على العميل الانتباه إلى الاجراءات الدقيقة

والمطلوبة قد تختلف بين البنوك وفقًا لسياسات كل بنك والتشريعات المحلية والدولية ذات الصلة. لذا يجب التحقق من متطلبات البنك المحدد والتواصل معه للحصول على التوجيهات الدقيقة قبل بدء عملية فتح الحساب[2].

ثانيا: التوطين المصرفي

عندما يقوم المتعامل الاقتصادي بفتح ملف التوطين لدى مؤسسة مصرفية وسيطة معتمدة هذه الأخيرة ستولى مراقبة وتسيير هذا الملف إلى غاية انتهاء العملية التجارية وتصفية ملف التوطين[3].

[1] - زرواق عائشة، مرجع سابق، ص40.

[2] - مرجع نفسه، ص40.

[3] - محمد كمال سالم، عبد الحميد أبو زيد، جدوى الرقابة القانونية على البنوك)، دراسة مقارنة)، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في القانون كلية الحقوق، جامعة عين الشمس، مصر، 2014، ص39.

1) مرحلة فتح الملف.

يتمثل التوطين في فتح الملف يسمح بالحصول على رقم التوطين من الوسيط المعتمد الموطن للعملية التجارية، يجب أن يتضمن الملف مجموع المستندات المتعلقة بالعملية التجارية[1].

2) مرحلة تسيير التوطين

متابعة ملف التوطين يتطلب من المؤسسة المصرفية الوسيطة المعتمدة الرجوع إلى مجموعة من الوثائق التجارية الخاصة بتمويل الصادرات والواردات. الوثائق الرئيسية التي يجب مراجعتها تشمل:

أ) **العقود التجارية:** تحتوي على شروط الاتفاق بين المصدر والمستورد، بما في ذلك الكميات والأسعار وشروط التسليم[2].

ب) **الفواتير التجارية:** تصدر من قبل المصدر وتوضح تفاصيل البضائع والأسعار والشروط المالية.

ج) بوليصة الشحن: وثيقة تصدر من قبل شركة الشحن وتعتبر دليلًا على شحن البضائع، تشمل معلومات عن نوعية وكمية البضائع وكذلك الوجهة.

د) شهادة المنشأ: تؤكد مصدر البضائع وتصدر من غرفة التجارة أو الجهة المختصة في بلد التصدير.

هـ) خطابات الاعتماد: تصدر من البنك لصالح المصدر، تضمن له الدفع بشرط استيفاء شروط معينة محددة مسبقًا.

[1] - محمد كمال سالم، عبد الحميد أبو زيد، مرجع سابق، ص39.

و) إيصالات الاستلام: توثق استلام المستورد للبضائع.

ز) وثائق التأمين: تغطي المخاطر المرتبطة بشحن البضائع.

هذه الوثائق تساعد في ضمان أن عملية التصدير أو الاستيراد تتم وفقًا للشروط المتفق عليها وتساعد البنك في إدارة المخاطر المتعلقة بتمويل التجارة الدولية[1].

3) مرحلة تصفية ملف التوطين.

مرحلة التصفية في عملية الاستيراد والتصدير هي مرحلة حاسمة تهدف إلى التأكد من السير الحسن للعملية وضمان أن جميع الأطراف تلتزم بالشروط المتفق عليها. تتضمن هذه المرحلة التحقق من مجموعة من النقاط الأساسية لضمان سلامة وسلاسة العملية التجارية[2].

المطلب الثاني: عمليات التجارة الخارجية أمام البنوك

تعد عمليات التجارة الخارجية من الأنشطة الحيوية التي تقوم بها البنوك الجزائرية لدعم الاقتصاد الوطني من خلال تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير. تتضمن هذه العمليات مجموعة متنوعة من الخدمات والأنشطة التي تسهل المعاملات الدولية للعملاء[3].

الفرع الأول: طلب تمويل عمليات التجارة الخارجية

عندما يحتاج المستورد أو المصدر إلى تمويل لعمليات التجارة الخارجية، يتوجه إلى البنك بطلب التمويل. يمر هذا الطلب بعدة مراحل تتضمن إجراءات محددة ومتطلبات يجب استيفاؤها. سنستعرض إلى الخطوات الأساسية لطلب تمويل التجارة الخارجية من قبل البنوك الجزائرية[4].

[1] ـ بورايب أعمر، مرجع سابق، ص57.

[2] - محمد كمال سالم، عبد الحميد أبو زيد، مرجع سابق، ص39.

[3] - نجار حياة، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1 الجزائر، السنة الجامعية 2014، ص33.

[4] - زرواق عائشة، مرجع سابق، ص58.

أولا: تقديم الطلب:

- يقوم العميل (المستورد أو المصدر) بتقديم طلب التمويل إلى البنك، يتضمن تفاصيل العملية التجارية والمبلغ المطلوب والفترة الزمنية اللازمة للتمويل.

ثانيا: تقديم المستندات اللازمة:

يجب على العميل تقديم مجموعة من الوثائق لدعم طلب التمويل. تشمل هذه الوثائق عادة:

- **العقد التجاري:** يتضمن تفاصيل الاتفاق بين المستورد والمصدر.
- **الفاتورة التجارية:** توضح قيمة البضائع أو الخدمات المشترة أو المباعة.
- **بوليصة الشحن:** توضح تفاصيل شحن البضائع.
- **شهادة المنشأ:** تؤكد مصدر البضائع.
- **وثائق التأمين:** تغطي المخاطر المتعلقة بالشحن[1].

ثالثا: مراجعة وتقييم الطلب:

هده المرحلة حاسمة لحماية البنك من المخاطر المحتملة، يقوم البنك بدراسة متعمقة وبمراجعة وتقييم لكل من الطلب المقدم والمستندات المرفقة به، بحيث لا يكتفي فقط بالنظر إلى الشكل، بل يقوم بتحليل جدارة العميل الائتمانية أي تقييم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته المالية وسداد قيمة البضاعة وذلك عبر سجله المالي، وتقدير المخاطر المحتملة سواء كانت مالية أو تتعلق بالسوق أو بالسلعة، ودراسة الضمانات المقدمة ومدى كفايتها لتغطية التمويل[2].

[1] - زرواق عائشة، مرجع سابق، ص 58.
[2] - نجار حياة، مرجع سابق، ص 35.

رابعا: الموافقة وإصدار خطاب الاعتماد (إذا كان الطلب مرتبطًا باعتمادات مستندية):

بعد التأكد من سلامة الطلب وتقييم المخاطر، وفي حالة الموافقة على الطلب، يصدر البنك خطاب اعتماد لصالح المصدر، وهوا تعهد رسمي من البنك بالدفع عند تقديم المستندات المطلوبة وتوفر جميع الشروط، ويتطلب دلك التنسيق مع الأطراف المعنية مثل الموردين لضمان التزامهم بتقديم المستندات، ويتم تحديد جميع الشروط بوضوح لضمان عدم وجود سوء فهم عند التنفيذ.

خامسا: توقيع عقد التمويل:

يوقع العميل والبنك عقد التمويل الذي يحدد شروط وأحكام التمويل، بما في ذلك مبلغ القرض أو التمويل بالتفصيل، سعر الفائدة وكيفية احتسابه يعني ثابت أو متغير، وفترة السداد وهذا العقد يضمن حقوق والتزامات كل من البنك والعميل فيما يتعلق بالتمويل القدم لتغطية قيمة الاعتماد المستندي[1].

سادسا: صرف التمويل:

بعد استيفاء جميع الشروط وتوقيع العقد، يقوم البنك بصرف مبلغ التمويل للعميل أو لصالح الجهة المستفيدة (المصدر) أي قد يتم صرف المبلغ مباشرة للمصدر عند تقديم المستندات المتوقفة، أو يتم إيداعه في حساب العميل ليتمكن من المصدر لاحقا ودلك حسب شروط الاعتماد والاتفاق بين الأطراف.

سابعا: مراقبة وتنفيذ العملية:

دور البنك لا ينتهي بمجرد صرف التمويل، يقوم البنك بمتابعة تنفيذ العملية التجارية والتأكد من استيفاء جميع الشروط واستلام المستندات المطلوبة في الوقت المحدد ودلك باستلام وفحص المستندات أي عند وصول المستندات من بنك المصدر يقوم البنك المستورد بفحصها بدقة،

[1]- نجار حياة، مرجع سابق، ص35:

والتواصل مع الأطراف المعنية في حال وجود أي مشكلة أو استفسار، وطبعا لا ننسى التأكد من جميع الإجراءات تتم وفقا اللوائح والقوانين.

ثامنا: سداد التمويل:

في النهاية يلتزم العميل بسداد مبلغ التمويل وفقًا للجدول الزمني المحدد في عقد التمويل المتفق عليه، وقد يكون دفع المبلغ كاملا في دفعة واحدة أو على أقساط دورية والبنك يتابع هده المرحلة بدقة و قد يفرض فوائد تأخير أو اجراءات قانونية في حال عدم التسديد[1].

الفرع الثاني: طلب تحويل الدولي

طلب التحويل الدولي هو عملية مالية يقوم بها الأفراد أو الشركات لتحويل الأموال من حساب مصرفي في بلد إلى حساب مصرفي في بلد آخر. هذا النوع من الخدمات يتم تقديمه من قبل البنوك الجزائرية لتمكين عملائها من إرسال واستلام الأموال عبر الحدود بطريقة آمنة وفعالة. سنستعرض إلى الخطوات المطلوبة لطلب تحويل دولي من البنوك الجزائرية[2].

أولا: تقديم الطلب:

يتوجه العميل إلى البنك لتقديم طلب تحويل دولي. يمكن تقديم الطلب عبر فروع البنك أو من خلال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أو تطبيقات الهاتف المحمول إذا كانت متاحة.

ثانيا: ملء استمارة التحويل:

يملأ العميل استمارة التحويل الدولي التي تتضمن تفاصيل المرسل، المستلم، المبلغ المراد تحويله، والغرض من التحويل.

[1] - نجار حياة، مرجع سابق، ص36.
[2] - محمد كمال سالم، عبد الحميد أبو زيد، مرجع سابق، ص41.

ثالثا: تقديم المستندات المطلوبة:

يجب تقديم مجموعة من المستندات لدعم طلب التحويل. تشمل هذه المستندات عادة:

- **وثيقة الهوية:** جواز سفر أو بطاقة هوية وطنية للمرسل.
- **تفاصيل الحساب البنكي للمستلم:** تشمل اسم البنك، رقم الحساب، رمز السويفت (SWIFT/BIC)، والعنوان الكامل للبنك المستلم.

- **الفواتير أو العقود:** في حالة التحويلات التجارية، قد تكون هناك حاجة لتقديم فواتير أو عقود لدعم الغرض من التحويل[1].

رابعا: مراجعة الطلب:

قبل البدء في إجراءات التحويل، يقوم البنك بمراجعة الدقيقة لطلب العميل والمستندات المقدمة للتأكد من استيفاء جميع المتطلبات والتحقق من صحة المعلومات واكتمالها مثل نوع الخدمة المطلوبة، البيانات المدخلة، وتأكد من عدم وجود نقص في المستندات و التعليمات الضرورية و الهدف هو ضمان أن طلب مكتمل و جاهز للمعالجة قبل الانتقال للخطوات التالية، وهده الخطوات ضرورية لتجنب أي أخطاء أو تأخير في عملية التحويل[2].

خامسا: تنفيذ التحويل:

بعد الموافقة على الطلب، وتأكد من صحة البيانات، يقوم البنك بتنفيذ التحويل الدولي، بناء على تعليمات العميل، تتضمن هده العملية خصم المبلغ المراد تحويله بالإضافة إلى أي رسوم تحويل

[1] - محمد كمال سالم، عبد الحميد أبو زيد، مرجع سابق، ص42.
[2] - نجار حياة، مرجع سابق، ص37.

من حساب المرسل، ويعتمد وقت التنقيد الفعلي على عدة عوامل بما في دلك نوع تحويل محلي أو دولي.

سادسا: تأكيد التحويل:

يحصل العميل على تأكيد من البنك بأن التحويل قد تم بنجاح. يمكن تقديم هذا التأكيد للعميل لإعلامه بأن الحوالة قد تمت، ويمكن أن يكون عبر رسالة نصية قصيرة SMS أو إيصال ورقي أو رسالة إلكترونية، وتتضمن تفاصيل العملية مثل رقم العملية، المبلغ والجهة المحولة إليها، ويجب على العميل الاحتفاظ بهذا التأكد كمرجع في حال أي استفسار أو مشكلة لاحقا، وفي حالة تأخر تحويل يجب على العميل التواصل مع البنك.

سابعا: متابعة التحويل:

لا ينتهي الأمر عند تنفيذ التحويل، من المهم متابعة حالة العملية لضمان إتمامها بنجاح، يمكن للعميل متابعة حالة التحويل الدولي من خلال التواصل مع البنك مركز خدمة العملاء في حال وجود أي استفسار أو مشكلات، أو عبر الخدمات المصرفية الإلكترونية أي الدخول إلى قسم التحولات الدولية في التطبيق أو الموقع الإلكتروني[1].

[1] - نجار حياة، مرجع سابق، ص37.

خلاصة الفصل الاول:

تتجسد رقابة بنك الجزائر على التجارة الخارجية في مجموعة من الإجراءات والتدابير المصممة لضمان الامتثال للقوانين والتشريعات الوطنية وتعزيز الشفافية في العمليات التجارية الدولية. ضمن إطار "الرقابة القبلية"، يركز بنك الجزائر على مراقبة المعاملات المالية قبل تنفيذها للتأكد من مطابقتها للمعايير القانونية.

تشمل هذه الرقابة عدة خطوات حيوية. أولاً، تتطلب البنوك والمؤسسات المالية الحصول على تصاريح وموافقات مسبقة من بنك الجزائر قبل تنفيذ أي عمليات تجارية خارجية. تهدف هذه التصاريح إلى التأكد من مشروعية وأمن العمليات المالية. ثانياً، يقوم بنك الجزائر بإجراء تدقيق مسبق للمعاملات المالية المقترحة، حيث يتم فحص المستندات المالية والتجارية المرتبطة بالصفقات للتأكد من توافقها مع القوانين واللوائح.

بالإضافة إلى ذلك، يتضمن مسار الرقابة القبلية التحقق من هوية الأطراف المشاركة في العمليات التجارية للتأكد من عدم تورطهم في أنشطة غير قانونية. يتم هذا من خلال فحص سجلات العملاء وتاريخهم المالي. كما يصدر بنك الجزائر توجيهات وإرشادات للبنوك والمؤسسات المالية، توضح كيفية تنفيذ العمليات التجارية الخارجية بشكل قانوني شفاف، مما يساعد في ضمان الامتثال وتقليل المخاطر.

لتنفيذ هذه الرقابة بشكل فعال، يعتمد بنك الجزائر على نظم إلكترونية متقدمة لمراقبة وتقييم العمليات التجارية المقترحة بشكل مستمر. تساهم هذه النظم في الكشف المبكر عن أي مخالفات محتملة، مما يسهل التدخل السريع وتفادي المخاطر المالية.

من خلال هذه الإجراءات المتكاملة، تهدف رقابة بنك الجزائر القبلية إلى حماية الاقتصاد الوطني من الأنشطة غير القانونية مثل غسيل الأموال، تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي، وتوفير بيئة تجارية آمنة ومستقرة. يعكس هذا الالتزام من بنك الجزائر حرصه على تعزيز الثقة

في النظام المالي الجزائري وجذب الاستثمارات الأجنبية، مما يدعم النمو الاقتصادي المستدام في البلاد.

الفصل الثاني

آليات بنك الجزائر في ممارسة الرقابة البعدية على التجارة الخارجية

في إطار تعزيز الرقابة على التجارة الخارجية وضمان الامتثال للسياسات الاقتصادية والنقدية للدولة، يعتمد بنك الجزائر على مجموعة من الآليات لممارسة الرقابة البعدية على العمليات التجارية الخارجية. تتضمن هذه الآليات جملة من الأدوات والإجراءات الموجهة للبنوك والمؤسسات المالية المعتمدة، مثل نظام التصاريح، والرقابة المستمرة على التحويلات المالية، وطلب التقارير الدورية عن الأنشطة المالية المرتبطة بالتجارة الخارجية.

يقوم بنك الجزائر بإصدار توجيهات ملزمة للبنوك حول كيفية معالجة طلبات التحويلات المالية الخارجية، وضمان توافقها مع القوانين واللوائح المحلية والدولية. إضافة إلى ذلك، يضع بنك الجزائر حدودًا صارمة على الأنشطة المصرفية المتعلقة بالتجارة الخارجية، من خلال تحديد سقوف قصوى للتحويلات وتطبيق إجراءات تحقق مشددة على العمليات التي تتجاوز مبالغ معينة. تتيح هذه الرقابة البعدية لبنك الجزائر متابعة الأنشطة المالية بعد تنفيذها، وضبط أي تجاوزات محتملة، مما يساهم في حماية الاقتصاد الوطني من الممارسات غير القانونية مثل غسل الأموال والتهريب. ومع ذلك، تواجه هذه الرقابة تحديات تتعلق بقدرة البنك على تتبع جميع العمليات بشكل فعال، خاصة في ظل التطورات التكنولوجية السريعة وزيادة تعقيد الأنشطة المالية الدولية.

لذلك سنعرض ونتناول فيه أدوات بنك الجزائر الموجهة للبنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في (المبحث الأول) وحدود رقابة بنك الجزائر على بنوك التجارية الخارجية في (المبحث الثاني).

المبحث الأول: أدوات بنك الجزائر الموجهة للبنوك والمؤسسات المالية المعتمدة.

يلعب بنك الجزائر دورًا محوريًا في تنظيم ومراقبة التجارة الخارجية من خلال مجموعة من الأدوات الموجهة للبنوك والمؤسسات المالية المعتمدة. يعتمد البنك على نشر الأنظمة والتعليمات التي تهدف إلى تحقيق الشفافية والامتثال للمعايير القانونية والتنظيمية. يتم إصدار توجيهات دورية تتعلق بإجراءات فتح الاعتمادات المستندية والتحويلات المالية الدولية، ومتطلبات التقارير المالية الدورية. [1]

بالإضافة إلى ذلك، يقوم بنك الجزائر برقابة دقيقة على وسائل الدفع المستخدمة في التجارة الخارجية مثل الشيكات، والبطاقات الائتمانية، والتحويلات البنكية لضمان سلامتها وشرعيتها. تعتمد هذه الرقابة على جمع وتحليل البيانات المالية المقدمة من البنوك والمؤسسات المالية، والتأكد من التزامها بالإجراءات الوقائية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يساهم هذا النهج الشامل في تعزيز الأمن المالي، وحماية الاقتصاد الوطني من المخاطر المحتملة، وضمان سلاسة العمليات التجارية في إطار قانوني منظم،[2] وعليه سنتطرق إلى نشر الأنظمة والتعليمات في (المطلب الأول)، أما في (المطلب الثاني) فسنذكر رقابة وسائل في التجارة الخارجية.

المطلب الأول: نشر الأنظمة والتعليمات

تعتبر عملية نشر الأنظمة والتعليمات من المهام الأساسية لبنك الجزائر في سياق تنظيم التجارة الخارجية وضمان الامتثال للمعايير القانونية والدولية. من خلال إعداد النصوص التنظيمية الدقيقة والشاملة، يسعى بنك الجزائر إلى توفير إطار قانوني وتنظيمي يساهم في تعزيز الشفافية والنزاهة في العمليات المالية والتجارية. تعد هذه النصوص أداة حيوية لتنظيم

[1] - شيح عبد الحق، الرقابة على البنوك التجارية، رسالة ماجستير في القانون، فرع قانون الأعمال، جامعة أحمد بوقرة بومرداس،2010، ص28.

[2] - عميور فرحات، مرجع سابق، ص45.

عمليات الاستيراد والتصدير، وضمان استقرار النظام المالي، ومكافحة الأنشطة غير القانونية مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما تشمل جهود بنك الجزائر تحديد أسعار الصرف وسياسة الصرف، ومتابعة التقارير السنوية للتحويلات النقدية، مما يعزز دوره الرقابي والإشرافي في هذا المجال الحيوي. تهدف هذه الإجراءات إلى خلق بيئة تجارية موثوقة ومستدامة، تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار المالي للبلاد.[1]

الفرع الأول: إعداد النصوص التنظيمية ذات الصلة بالتجارة الخارجية

تعد إعداد النصوص التنظيمية ذات الصلة بالتجارة الخارجية من أبرز الأدوات التي يستخدمها بنك الجزائر لتنظيم وإدارة النظام المالي والتجاري في البلاد، مما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي ودعم التنمية الاقتصادية. يعكف البنك على إصدار هذه النصوص بناءً على قانون النقد والقرض رقم 23-09 الصادر في 27 يونيو 2023[2]، الذي ينص على اختصاصات وسلطات البنك في مجال إدارة الاحتياطيات النقدية والتحكم في السياسة النقدية، بما في ذلك التنظيمات المتعلقة بالتجارة الخارجية.[3]

يمنح القانون بنك الجزائر صلاحية إصدار الأنظمة والتعليمات التي تنظم عمليات الاستيراد والتصدير، مما يضمن تنفيذها بشكل موحد وفعال. من بين هذه الأنظمة والتعليمات، نجد التعليمات الدورية التي تحدث بانتظام وتشمل تفاصيل عمليات الاعتمادات المستندية والتحويلات المالية المتعلقة بالتجارة الخارجية.[4]

[1] - قزولي عبد الرحيم، النظام القانوني للبنوك التجارية في الجزائر، مدكرة الماستر في القانون الخاص المعمق، كلية الحقوق، جامعة تلمسان،2015، ص24.

[2] - قانون رقم 23- 09، مرجع سابق.

[3] - حمني حورية، آليات رقابة البنك على البنوك التجارية وفعاليتها، (دراسة حالة الجزائر)،مدكرة الماستر، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسنطينة،.2006، ص31.

[4] - مرجع نفسه، ص31.

التعليمة رقم 05-2019 التي صدرت في 15 يوليو 2019، تحدد بدقة الشروط الضرورية لفتح الاعتمادات المستندية[1]، بما في ذلك المتطلبات الوثائقية والمالية التي يجب توفرها لإتمام العمليات التجارية بشكل قانوني وآمن. تتطلب هذه التعليمات الامتثال الصارم للمعايير الدولية والقوانين الوطنية، وتعزز من دور بنك الجزائر في منع الغش التجاري وغسيل الأموال.

تهدف هذه النصوص التنظيمية إلى تعزيز الشفافية والنزاهة في الأعمال التجارية، وحماية الاقتصاد الوطني من التحديات الدولية، بما في ذلك تقلبات أسعار الصرف وتدفقات النقد الأجنبي. تسهم في إدارة الأزمات المالية والاقتصادية بفعالية، وتعمل على تعزيز الثقة في النظام المالي الوطني والدولي.[2]

لضمان تطبيق هذه النصوص، يعتمد بنك الجزائر على آليات رقابية دقيقة، تشمل متابعة مستمرة وتقييم دوري للبنوك والمؤسسات المالية. يتضمن ذلك تنظيم ورش عمل توعوية وتدريبية لتحديث المعرفة والمهارات لدى العاملين في القطاع المالي، وتعزيز قدرتهم على التعامل مع التطورات الجديدة في سياسات التجارة الخارجية.

في الختام، تعد إعداد النصوص التنظيمية ذات الصلة بالتجارة الخارجية جزءًا أساسيًا من استراتيجية بنك الجزائر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، وتعزيز التنمية المستدامة للبلاد من خلال توفير بيئة استثمارية موثوقة وآمنة.[3]

1 -تعليمة رقم 05 -2019 التي صدرت في 15 يوليو 2019، تحدد بدقة الشروط والاجراءات لفتح الاعتمادات المستندية، منشور على الموقع WWW.Bank-of–Algeria.dz.

2 - حمني حوية ،مرجع سابق، ص32.

3 - عميور فرحات، مرجع سابق، ص48.

الفرع الثاني: تحديد أسعار الصرف وسياسة الصرف

بنك الجزائر يتبنى دوراً حيوياً في تحديد أسعار الصرف ووضع سياسة الصرف لتنظيم وضبط التجارة الخارجية وضمان استقرار الاقتصاد الوطني. يستند هذا الدور إلى الإطار القانوني المنصوص عليه في قانون النقد والقرض رقم 23-09 الصادر في 27 يونيو 2023، الذي يخول البنك سلطة تحديد الأسعار الرسمية للصرف وإدارة عمليات تحويل العملات الأجنبية. تتضمن هذه السلطات المادة 35 التي تنص على دور البنك في مراقبة وتحديد الأسعار الرسمية،[1] والمادة 38 التي تمنحه سلطة تنظيم عمليات تحويل العملات الأجنبية بما يضمن سلامة ونظامية العمليات المالية الدولية.[2]

تُنفذ هذه السياسات والتعليمات من خلال أوامر تنفيذية وتوجيهات دقيقة، حيث أن النظام رقم 16-02 [3]الذي ينظم تحويل العملات الأجنبية بالتفصيل ويحدد الشروط الملائمة لهذه العمليات. بالإضافة إلى ذلك، تصدر التعليمات الدورية مثل التعليمات رقم 06-2018[4] لتحديد سياسة الصرف والإجراءات الدقيقة لتنفيذ التحويلات النقدية الخارجية، مما يساهم في تعزيز الثقة في النظام المالي الوطني وتوفير الاستقرار الاقتصادي والمالي للبلاد.[5]

هذه السياسات لها تأثير مباشر على دعم الأنشطة التجارية الدولية وتيسير عمليات الاستيراد والتصدير، كما تحافظ على استقرار السوق النقدي وتقلل من التقلبات غير المرغوب

[1] -المادة 35 من القانون رقم 23-09، مرجع سابق.

[2] -المادة 38 من القانون رقم 23-09، مرجع نفسه.

[3]- نظام رقم 16-02 المؤرخ في 21 ابريل 2016، يحدد سقف التصريح باستيراد وتصدير الأوراق النقدية و/او الأدوات القابلة للتداول المحررة بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل بصفة حرة من طرف المقيمين وغير المقيمين، معدل ومتمم بالنظام رقم 24-05 المؤرخ في 13 أكتوبر 2024 ،ج رج ج ،عدد 77 ،صادر في 22 أكتوبر 2024.

[4] - تعليمة رقم 06- 2018، صدرت في 21 يونيو 2018، تحدد سياسة الصرف والإجراءات الدقيقة لتنفيذ التحويلات النقدية الخارجية.

[5] - سعدوني معمر، الحماية القانونية ضد المخاطر البنكية في ظل التحول نحو اقتصاد السوق (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005، ص33.

فيها، مما يعزز من جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمارات الأجنبية ويعزز من فرص النمو الاقتصادي المستدام.[1]

الفرع الثالث: متابعة التقارير السنوية للتحويلات النقدية في مجال التجارة الخارجية

يلعب بنك الجزائر دوراً بارزاً في مراقبة وضبط التحويلات النقدية المتعلقة بالتجارة الخارجية من خلال متطلبات صارمة يفرضها على البنوك والمؤسسات المالية. يتطلب من هذه الجهات تقديم تقارير سنوية مفصلة، وذلك بهدف ضمان الامتثال للقوانين واللوائح المالية ومكافحة جرائم تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. يستند بنك الجزائر في هذا السياق إلى قانون رقم 05-01 المؤرخ في 6 فبراير 2005،[2] الذي يعتبر إطاراً قانونياً رئيسياً لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في الجزائر.[3]

حيث تنص المادة 4 من القانون" تلزم البنوك والمؤسسات المالية بالإبلاغ عن العمليات المالية المشبوهة"[4] والتي يمكن أن تكون مرتبطة بأنشطة غير قانونية، مما يعزز من الكشف عن أي نشاطات غير مشروعة ويحد من مخاطر التعامل معها.

أما المادة 20 من القانون فتحدد الإجراءات التي يجب اتباعها لتقديم تقارير دورية إلى السلطات المختصة، وهذا يشمل تقارير النشاطات المالية المشبوهة والتحويلات النقدية ذات الصلة بالتجارة الخارجية.[5]

بنك الجزائر يفرض على البنوك والمؤسسات المالية التابعة له تقديم تقارير دورية مفصلة عن العمليات المالية المشبوهة والتحويلات النقدية ذات الصلة بالتجارة الخارجية، وفقاً للمادة 4

[1] - سعدوني معمر، مرجع سابق، ص35.

[2] - قانون رقم 05-01 المؤرخ في 6 فبراير 2005، ج ر ج ج ، عدد 11 صادر في 9 فبراير 2005، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، المعدل والمتمم بالقانون رقم 23-01 الصادر في 7 فبراير 2023 ر ج ج، عدد 09، الصادر في 8 فيفري 2023 .

[3] - قزولي عبد الرحيم، مرجع سابق، ص26.

[4] -المادة 04من القانون رقم 05-01، مرجع سابق.

[5] -المادة 20من القانون 05-01، مرجع نفسه.

من قانون مكافحة تبييض الأموال[1]. يتم ذلك بهدف تحليل البيانات المالية والكشف المبكر عن أي نشاط غير قانوني يمكن أن يؤثر سلباً على استقرار النظام المالي الوطني.

يصدر بنك الجزائر تعليمات دورية تحدد شكل ومحتوى التقارير السنوية المطلوبة من البنوك والمؤسسات المالية، مثل التعليمات رقم 03-2017 والتعليمات رقم 08-2020، التي تركز على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مجال التجارة الخارجية. توفر هذه التعليمات إطاراً دقيقاً لتنفيذ الإجراءات اللازمة لتحقيق الامتثال والكشف عن أي نشاطات غير قانونية، مما يساهم في تعزيز الثقة في النظام المالي الوطني وجذب الاستثمارات الأجنبية[2]، تتمثل في:

- **التعليمة رقم 03-2017:** صدرت في 20 مارس 2017، وتحدد شكل ومحتوى التقارير السنوية المطلوبة من البنوك والمؤسسات المالية، مما يضمن تقديم تقارير دقيقة ومفصلة.[3]

- **التعليمة رقم 08-2020:** صدرت في 5 ديسمبر 2020، وتركز على تعزيز مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مجال التجارة الخارجية، وتوضح الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك بطريقة فعالة و منظمة.[4]

[1] -المادة 04 من القانون رقم 05-01، مرجع سابق.

[2] - بظاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة الدكتوراه دولة العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2005، ص39.

[3] -التعليمة رقم 03 -2017، صدرت في 20 مارس 2017، تحدد شكل ومحتوى التقارير السنوية المطلوبة من البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، منشورة على الموقع .www.bank-of-Algeria.dz

[4]- التعليمة رقم 08-2020،صدرت في 05 ديسمبر2020، تركز على تعزيز مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب في مجال التجارة الخارجية،منشورة على الموقع .www.bank-of-Algeria.dz

المطلب الثاني: رقابة وسائل الدفع في التجارة الخارجية

بنك الجزائر يمارس رقابة فعالة على وسائل التجارة الخارجية لضمان سلامة العمليات المالية والتجارية في البلاد، وتشمل هذه الرقابة عدة جوانب رئيسية تشمل التحويل الإلكتروني في (الفرع الاول)، والاعتماد المستندي في (الفرع الثاني)، والتحصيل المستندي في(الفرع الثالث)، والشبكات الإلكترونية في (الفرع الرابع)والسفتجة الإلكترونية في (الفرع الخامس).[1]

الفرع الأول: التحويل الإلكتروني

بنك الجزائر يولي اهتماماً كبيراً لتنظيم عمليات التحويل الإلكتروني، والتي تشكل جزءاً أساسياً من البنية التحتية المالية للبلاد. يتمثل الهدف الرئيسي من هذا التنظيم في ضمان سلامة العمليات المالية وتعزيز الأمان الإلكتروني للمعاملات المالية الداخلية والدولية.[2]

تحدد المادة 31 من قانون النقد والقرض رقم 23-09 دور بنك الجزائر في تنظيم ومراقبة النظام المالي، بما في ذلك الأنظمة والآليات المتعلقة بالمدفوعات الدولية.[3] بناءً على هذه المادة، يقوم البنك بوضع السياسات والإجراءات اللازمة لضبط وإدارة عمليات التحويل الإلكتروني بشكل فعال.

من جانبها، تنص المادة 33 على ضرورة تحديد الضوابط والإجراءات الخاصة بالمدفوعات الدولية، والتي تشمل تحديد الشروط اللازمة للتحويل الآمن والفعال للأموال عبر الحدود.[4] تهدف هذه الضوابط إلى حماية النظام المالي الوطني ومنع عمليات الغسيل أو تمويل الإرهاب من خلال المعاملات المالية الإلكترونية.

بالإضافة إلى القوانين الأساسية، يصدر بنك الجزائر تعليمات دورية تحدد التفاصيل التنظيمية لعمليات التحويل الإلكتروني، مما يساهم في تنفيذ السياسات النقدية والمالية بشكل

[1] - سعدوني معمر، مرجع سابق، ص37.
[2] - بوز عرور عمار، مرجع سابق، ص72.
[3] -المادة 31 من القانون رقم 23-09، مرجع سابق.
[4] -المادة 33 من القانون رقم 23-09، مرجع نفسه.

فعال وفعّال. تعكس هذه الفقرات الجهود السريعة التي يقوم بها بنك الجزائر لتعزيز الثقة في النظام المالي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تنظيم العمليات المالية الإلكترونية بشكل شامل ومنظم.[1]

الفرع الثاني: الاعتماد المستندي

هو ترتيب مصرفي بين بنكين أو أكثر في شكل تعهد مكتوب، تقوم فيه البنوك بإصدار الاعتماد المستندي بناءا على تعليمات عملائها وتلتزم بموجبه البنوك القابلة له والمتداخلة فيه بالدفع إلى المستفيدين من هده الاعتمادات مقابل مستندات تنفيذ وأداء خدمات منصوص عليها بالاعتمادات، مطابقة تماما لشروطها أو قبول كمبيالات مستندية مرتبطة بهده الاعتمادات، أو مستندات شحن مطابقة لشروط هذه الاعتمادات[2].

في البداية، ينص قانون النقد والقرض رقم 09-23 المؤرخ في 27 يونيو 2023على صلاحيات بنك الجزائر في تنظيم ومراقبة الأنشطة المالية والبنكية، ومن ضمنها استخدام الاعتمادات المستندية. تحدد المادة 35 من هذا القانون الإطار العام لتنظيم عمليات الاعتماد المستندي، وتحديد الشروط التي يجب أن تتوافق معها هذه العمليات.[3]

بالإضافة إلى القانون الأساسي، يصدر بنك الجزائر تعليمات تفصيلية وتوجيهات تنظيمية تحدد كيفية تنفيذ واستخدام الاعتمادات المستندية. على سبيل المثال، تعليمة رقم 04-2015 المؤرخة في 10 أكتوبر 2015 توضح بالتفصيل الشروط والإجراءات التي يجب اتباعها لاستخدام الاعتمادات المستندية [4]بما يضمن سلامة وأمان العمليات التجارية الدولية.[5]

[1] - بوز عرور عمار، مرجع سابق، ص72.

[2] - عبد القادر مكي نادية، كبيري زهية، دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية (دراسة حالة بنك التنمية المحلية BDL وكالة البليدة 181، تخصص اقتصاد النقدي ة البنكي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2018، ص09.

[3] -المادة 35 من القانون رقم 23-09، مرجع سابق.

[4] -تعليمة رقم 04 – 2015 المؤرخة في10 أكتوبر 2015، تنظم استخدام الاعتمادات المستندية، المنشور على الموقع .بنك الجزائر.

[5] -مراد لمين، الإطار القانوني لضمان مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، رسالة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015، ص27.

الاعتماد المستندي يعمل على توفير تأكيدات مالية دقيقة وموثوقة بين البائع والمشتري، حيث يتم تأمين الدفعات وفقاً التزامات محددة في الوثائق المالية المصاحبة للعملية التجارية. تساهم هذه الآلية في خلق بيئة تجارية آمنة وموثوقة، تعزز الثقة بين الأطراف وتشجع على زيادة الأنشطة التجارية الدولية.

بالنظر إلى هذا الإطار التنظيمي والقانوني الدقيق، يمكن لبنك الجزائر أن يضمن استخدام الاعتمادات المستندية بطريقة تحقق الامتثال للمعايير الدولية والمحلية، مما يساهم في دعم وتعزيز النظام المالي الوطني وتعزيز دور الجزائر كلاعب رئيسي في التجارة الدولية.[1]

الفرع الثالث: التحصيل المستندي

بنك الجزائر يولي اهتماماً كبيراً لتنظيم ومراقبة عمليات التحصيل المستندي في إطار التجارة الخارجية، فيقصد بالتحصيل المستندي تلقي بنك أمر من مصدر البضائع أو الخدمات بأن يحول مستندات شحن إلى مستورد في بلد آخر مقابل الحصول على قيمة هده المستندات سواء دلك نقدا أو مقابل توقيع على سفتجة تستحق في وقت لاحق، لقاء عمولة يدفعها العميل.[2] يتم تنظيم التحصيل المستندي بموجب قانون النقد والقرض رقم 09-23، الذي يحدد صلاحيات بنك الجزائر في هذا الشأن ويوفر الإطار التشريعي الأساسي لهذه العمليات. تتضمن المادة 38 من هذا القانون صلاحيات البنك في إدارة وتنظيم عمليات التحصيل المستندي، مما يساهم في تنفيذها بطريقة تحقق الاستقرار المالي وتأمين الدفعات بموجب الشروط المحددة.[3]

بالإضافة إلى ذلك، يصدر بنك الجزائر تعليمات تفصيلية تحدد الإجراءات والمتطلبات اللازمة لاستخدام الاعتمادات المستندية بشكل آمن وفعال. هذه التعليمات توضح كيفية تبادل الوثائق المالية بين البنوك والمؤسسات المالية بما يضمن تحقيق التسوية المالية بموجب

[1] - مراد لمين، مرجع سابق، ص28.

[2] - جبار رقية، التحصيل المستندي كوسيلة دفع في التجارة الخارجية مجلة الدراسات القانونية، مجلد3، عدد2، جامعة يحي فارس، المدية،2017، ص203.

[3] -المادة 38 من القانون رقم 23-09، مرجع سابق.

الاتفاقيات التجارية. من خلال هذا الإطار التنظيمي الدقيق، يساهم بنك الجزائر في دعم النظام المالي الوطني وتعزيز دور الجزائر كلاعب رئيسي في التجارة الدولية، مما يعزز من الثقة في الأسواق المالية ويدفع بنشاط الاستثمار والتجارة إلى الأمام.[1]

الفرع الرابع: الشبكات الإلكترونية

ينص القانون رقم 18-05 المؤرخ في 24 شعبان 2018، المتعلق بالتجارة الإلكترونية، على الإطار التنظيمي لاستخدام وتنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأنشطة التجارية الإلكترونية. تحدد المادة 5 من القانون متطلبات استخدام الوسائل الإلكترونية في العقود التجارية، مع التأكيد على ضرورة أمن النظام الإلكتروني وسلامة البيانات المالية.[2]

بالإضافة إلى ذلك، التعليمة رقم 07-2015 المؤرخة في 30 أكتوبر 2015، تنظم استخدام وتأمين الشبكات الإلكترونية لدعم العمليات المالية بشكل آمن وفعال في إطار التجارة الإلكترونية[3]. تتضمن هذه التعليمة الشروط اللازمة لحماية البيانات المالية وضمان تبادلها بطريقة آمنة بين الأطراف المتعاملة، مما يعزز الثقة في النظام المالي الجزائري ويساهم في تعزيز نمو الاقتصاد الرقمي.

هذا الإطار التنظيمي الدقيق يساعد على دفع عجلة التجارة الإلكترونية في البلاد، ويجعل الجزائر من الدول الرائدة في استخدام التكنولوجيا لتعزيز الأنشطة التجارية عبر الحدود وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.[4]

---

[1] - المادة 38 من القانون رقم 23-09، مرجع سابق.

[2] - المادة 05 من قانون رقم 18-05 مؤرخ في مايو سنة 2018، يتعلق بالتجارة الإلكترونية، ج ر ج ج، عدد 28، صادر في 16 مايو 2018.

[3] -التعليمة رقم 07 -2015، المؤرخة في 30 أكتوبر 2015، ضوابط استخدام الشبكات الإلكترونية و تأمينها في دعم العمليات المالية، المنشور على الموقع ..www.bank-of-Algeria.dz

[4] -مراد لمين، مرجع سابق، ص29.

الفرع الخامس: السفتجة الإلكترونية

تعتمد السفتجة الإلكترونية على تدقيق وتطوير النظام الدي تقوم عليه السفتجة الورقية، حيث تعتبر أحد الأوراق التجارية الإلكترونية كمحررات هادفة نحو المعالجة الإلكترونية بشكل كلي أو جزئي تمثل مبلغ من النقود، تحل محله عند الوفاء، والتي تتنوع بين الأوراق التجارية الورقية التي تعالج إلكترونيا بعد نقل مضمونها عبر الدعامة الإلكترونية، وأوراق تجارية ممغنطة، باستخدام الوسائط الإلكترونية[1].

114 – بوطال أمينة،" أحكام السفتجة الإلكترونية في القانون الجزائري"، مجلة القانون المجتمع و السلطة، مجلد12،عدد2، جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب، 2023،ص159.

المبحث الثاني: حدود رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية الخارجية

يستند بنك الجزائر في رقابته على بنوك التجارة الخارجية إلى القانون النقدي والمالي والنصوص ذات الصلة، ومنها قانون النقد والقرض رقم 23-09 المؤرخ في 27 يونيو 2023. ينص هذا القانون على سلطة بنك الجزائر في إصدار التعليمات والأنظمة التنظيمية التي تنظم عمليات التجارة الخارجية وأساليب الرقابة عليها، بما يتوافق مع المعايير الدولية والممارسات الجيدة. ويعمل البنك على ضمان الامتثال للقوانين المحلية والدولية، خاصة تلك المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب[1]. يتعاون بنك الجزائر مع توصيات مجموعة العمل المالي (FATF)، كما يعتمد سياسات وإجراءات صارمة للتحقق من هوية الأطراف المعنية ومنع العمليات المشبوهة، مع مراجعة مدى تطابق النصوص الحالية مع توصيات المؤسسات المالية الدولية[2]، وعليه سنتطرق إلى ممارسة السياسة التدخلية على التجارة الخارجية في (المطلب الأول)، أما في (المطلب الثاني) فسنذكر الاتجاهات الرقابية لبنك الجزائر في ظل النصوص الحالية أي مطابقة لتوصيات المؤسسات المالية الدولية.

المطلب الأول: ممارسة السياسة التدخلية على التجارة الخارجية

ممارسة السياسة التدخلية على التجارة الخارجية في الجزائر تتضمن تنظيمًا دقيقًا يضعه بنك الجزائر لضبط تدفقات العملات الأجنبية وتنظيم عمليات التبادل التجاري مع الخارج. الهدف من هذه السياسة هو تعزيز الاستقرار المالي للبلاد وضمان توافر العملات الأجنبية بشكل مستدام لدعم النشاطات التجارية والاستثمارية الدولية،[3] ومن هنا سنرى في (الفرع الاول) تقييد

---

1 - موسى مبارك احلام، آلية الرقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية، دراسة حالة بنك الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر،2005 ، ص35 .

2 - بوسعدية محمد سعيد، مرجع سابق، ص27.

3 - نجار حياة، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل (دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية)، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2014، ص86.

التحويل بالعملة الصعبة إلى الخارج، وفي (الفرع الثاني) تقييد عمليات التبادل التجاري مع الخارج.

الفرع الأول: تقييد التحويل بالعملة الصعبة إلى الخارج

على الرغم من أن تنظيم التحويلات بالعملة الصعبة إلى الخارج يعتبر أمراً حساساً ومعقداً في العديد من الاقتصادات، إلا أن بنك الجزائر يتبنى سياسات دقيقة تهدف إلى ضبط ورقابة هذه العمليات بطريقة تدعم المصالح الاقتصادية الوطنية وتحقق الاستقرار المالي. يعكف البنك على تطبيق القوانين والتشريعات المحلية، بالإضافة إلى الالتزام بالمعايير الدولية والتوصيات الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يساهم في تقديم بيئة مالية موثوقة وآمنة للنشاطات المالية والتجارية، وتتمثل سياسة بنك الجزائر في تقييد التحويلات بالعملة الصعبة في عدة مراحل وأطوار تنظيمية، حيث تُنفذ هذه السياسة من خلال مجموعة من الأدوات والإجراءات التنظيمية المحددة.

يتم تطبيق القوانين المحلية مثل قانون النقد والقرض رقم 23-09 الذي ينص على سلطة البنك في إدارة ورقابة الأنشطة المالية والنقدية. كما توجد مواد أساسية في هذا القانون تتعلق بتحديد سياسات النقد والتحويلات النقدية، وهي تُعد من الأدوات الرئيسية التي يعتمد عليها البنك لتنظيم التحويلات بالعملة الصعبة[1].

بناءً على هذا الإطار القانوني، يضع بنك الجزائر تعليمات دقيقة وتوجيهات للبنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى، تحدد كيفية تنفيذ العمليات المالية الخاصة بالتحويلات بالعملة الصعبة، بما يتوافق مع الأهداف الوطنية والدولية للحفاظ على الاستقرار المالي والتعامل بشكل شفاف ومسؤول. هذه التعليمات تشمل الإجراءات الضرورية للتحقق من الهوية ومراقبة

[1] - موسى مبارك أحلام، مرجع سابق، ص36.

العمليات المالية، مع توفير إطار آمن وموثوق للتجارة الخارجية والاستثمارات، مما يساهم في دعم النمو الاقتصادي في البلاد[1].

الفرع الثاني: تقييد عمليات التبادل التجاري مع الخارج

تعد سياسة بنك الجزائر في تقييد عمليات التبادل التجاري مع الخارج جزءاً حيوياً من الجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار المالي وتحقيق التوازن الاقتصادي في البلاد. يتم ذلك من خلال تطبيق إطار قانوني دقيق ينظم عمليات التجارة الخارجية، ويحدد الشروط والضوابط اللازمة لتنفيذ هذه العمليات بشكل شفاف ومنظم.

تتضمن القوانين المحلية التي يستند إليها بنك الجزائر في تقييد التبادل التجاري مع الخارج عدداً من الأنظمة واللوائح، مثل قانون النقد والقرض رقم 23-09

الذي ينص على سلطة البنك في تنظيم النشاطات المالية الدولية والتحكم في تدفقات العملات الأجنبية.[2]

بناءً على هذا الإطار القانوني، يضع بنك الجزائر توجيهات محددة للبنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى، تنص على كيفية التعامل مع التبادلات التجارية الخارجية بما يضمن تنفيذها بطريقة تتوافق مع المعايير الدولية والتوصيات المالية الدولية.[3]

يُشدد بنك الجزائر أيضاً على أهمية تطبيق إجراءات صارمة للتحقق من الهوية ومراقبة العمليات، بهدف منع الاحتيال المالي وضمان صحة وشرعية العمليات التجارية الدولية. يتم ذلك من خلال تحليل دقيق للوثائق المطلوبة والتأكد من أن التعاملات تلبي جميع الشروط والمتطلبات المنصوص عليها في القوانين والتوجيهات الصادرة عن البنك.بهذه الطريقة، تسعى سياسة بنك الجزائر في تقييد عمليات التبادل التجاري مع الخارج إلى تعزيز النظام المالي

[1] - موسى مبارك أحلام، مرجع سابق، ص36.
[2] - بظاهر علي، مرجع سابق، ص51.
[3]- مرجع نفسه، ص52.

الوطني وتحقيق التوازن الاقتصادي، مما يساهم في دعم النمو الاقتصادي المستدام والمستقر في البلاد.[1]

المطلب الثاني: الاتجاهات الرقابية لبنك الجزائر في ظل النصوص الحالية أي مطابقة لتوصيات المؤسسات المالية الدولية

تحظى الرقابة المالية والنظامية على الأنظمة المالية في الجزائر بأهمية كبيرة، حيث يلتزم بنك الجزائر بمطابقة التوجيهات والمعايير الدولية لضمان استقرار النظام المالي وحماية المصالح الوطنية. تتضمن هذه الرقابة العديد من الجوانب الحيوية، من بينها تنظيم وسائل الدفع في التجارة الدولية، ومراقبة السوق الموازية للعملة الصعبة، ومكافحة جرائم الصرف.[2]

في هذا السياق، يعكف بنك الجزائر على تطوير وتعزيز السياسات واللوائح التي تتوافق مع التوصيات الدولية، مثل تلك المنبثقة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي تهدف إلى تعزيز الشفافية، ومكافحة غسيل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب. كما يسعى البنك إلى اعتماد إطارات تنظيمية دقيقة لتنظيم عمليات الصرف وتحويلات الأموال الدولية، بهدف منع التجاوزات وضمان استخدام العملات الأجنبية بطريقة تعزز الاستقرار الاقتصادي الوطني.

هذه الجهود تساهم بشكل كبير في تعزيز النظام المالي الجزائري وتعزيز مكانته على الصعيد الدولي، من خلال الامتثال الفعال للمعايير الدولية وتعزيز الثقة في الأنظمة المالية والمصرفية في البلاد.[3]

[1] - زعلاني عبد المجيد، "الرقابة على الصرف في الجزائر جوانب تنظيمية وجزائية"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية، الجزء 39، العدد 01، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، الجزائر 2003، ص49.

[2] - آيت عكاش سمير، محاضرات في التنظيم والرقابة البنكية ألقيت لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاح، البويرة، 2014، ص27.

[3] - مرجع نفسه، ص27.

الفرع الأول: تشديد الرقابة على وسائل الدفع في التجارة الدولية

تشهد وسائل الدفع في التجارة الدولية تحولات سريعة وتطورات تكنولوجية مستمرة، مما يضع تحديات جديدة أمام بنوك الجزائر ويفرض عليها ضرورة تعزيز الرقابة والمراقبة لضمان سلامة العمليات المالية. يتبنى بنك الجزائر سياسات وإجراءات صارمة لتحقيق هذه الأهداف.

يتم تنظيم وسائل الدفع في التجارة الدولية بناءً على القوانين واللوائح المحلية والدولية، يتم الاعتماد على القانون رقم 05-01 المؤرخ في 6 فبراير 2005، الذي يتعلق بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في الجزائر. هذا القانون ينص على ضرورة أن تتخذ البنوك والمؤسسات المالية جميع التدابير اللازمة لتحديد هوية العملاء والمتعاملين وتقديم التقارير اللازمة للسلطات المختصة في حال اكتشاف أنشطة مشبوهة.[1]

يتطلب تشديد الرقابة على وسائل الدفع استخدام التكنولوجيا المتقدمة لمراقبة المعاملات المالية. تعتمد البنوك على نظم متطورة للكشف عن الاحتيال ومراقبة الأنشطة المالية غير المشروعة، مثل استخدام أنظمة تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي لتحليل نمط العمليات والكشف عن أية أنشطة غير معتادة.[2]

يُعتبر الالتزام بتوصيات المؤسسات المالية الدولية أمراً حيوياً لبنك الجزائر. تتعاون الجزائر مع منظمات مثل اللجنة المالية الدولية (FATF) لتطبيق معايير الشفافية ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. يقوم البنك بمراجعة وتحديث سياساته وإجراءاته بانتظام لضمان التوافق مع التوصيات الدولية وضمان استمرارية الالتزام بالمعايير الدولية، ويجري بنك الجزائر توفير التدريب المستمر للموظفين في مجال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك لضمان أن يكونوا على دراية بأحدث التطورات التكنولوجية والقوانين الدولية، وتعزيز كفاءتهم في التعامل مع الأنشطة المالية المشبوهة.

[1] - زعلاني عبد المجيد، مرجع سابق، ص49.
[2] - مرجع نفسه، ص49.

بهذه الطريقة، يساهم تشديد الرقابة على وسائل الدفع في التجارة الدولية الذي يتبناه بنك الجزائر في تحقيق الاستقرار المالي الوطني والدولي، ويعزز الثقة بالنظام المالي الجزائري ككل، مما يدعم التنمية الاقتصادية والاستقرار في البلاد.[1]

الفرع الثاني: صعود سوق الصرف الموازية للعملة الصعبة

عندما نتحدث عن صعود سوق الصرف الموازية للعملة الصعبة، نشير إلى ظاهرة تتمثل في تداول العملات الأجنبية خارج الأسواق الرسمية أو عبر قنوات غير قانونية. تُعد هذه الظاهرة تحديًا كبيرًا للسياسات النقدية والمالية في أي بلد، بما في ذلك الجزائر، حيث تؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد الوطني من عدة جوانب، ومن بين أحد التأثيرات الرئيسية لصعود سوق الصرف الموازية هو زيادة التضخم، حيث يمكن أن يؤدي الطلب المتزايد على العملات الأجنبية في السوق الموازية إلى تدهور قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأخرى، مما يزيد من أسعار السلع والخدمات المستوردة ويؤثر سلبًا على القدرة الشرائية للمواطنين.

بالإضافة إلى ذلك، تؤثر صعود السوق الموازية على السياسات النقدية والمالية للبلد، حيث تقلل من قدرة البنك المركزي على التحكم في الإمداد والطلب على العملة، مما قد يجعل من الصعب تنفيذ سياسات نقدية فعالة للحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي.[2]

لمواجهة هذه التحديات، يعتمد بنك الجزائر على سياسات وإجراءات صارمة لمراقبة وتنظيم التدفقات النقدية، وخاصة العملات الأجنبية، من خلال تطبيق قوانين ولوائح مالية منظمة، تنص المادة 24 من القانون رقم 05-01 المؤرخ في 6 فبراير 2005 المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الجزائر على ضرورة تطبيق إجراءات مكافحة غسل الأموال ومراقبة التحويلات المالية.[3]

[1] - بحوصي مجذوب، استقلالية بنك الجزائر "مؤسسة الرقابة الأولى" بين قانون النقد والقرض 90-10 والأمر 03-11 مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار،2012، ص 98.

[2] - زعلاني عبد المجيد، مرجع سابق، ص52.

[3] -المادة 24 من القانون رقم 05-01، مرجع سابق.

بنك الجزائر يتعاون أيضًا مع الجهات الدولية لتبادل المعلومات وتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة جرائم الصرف وغسيل الأموال، مما يعكس التزامه بالتوصيات الدولية والممارسات المالية المستدامة. هذا يساعد في تعزيز الثقة في النظام المالي والمصرفي الجزائري ودعم استقرار الاقتصاد الوطني على المدى الطويل.[1]

الفرع الثالث: ظهور جرائم الصرف

ظاهرة جرائم الصرف تمثل تحدياً كبيراً للنظام المالي في الجزائر وتتسبب في تأثيرات سلبية على الاقتصاد الوطني والمجتمع بشكل عام. تُعرف جريمة الصرف بشكل عام على أنها عملية غير قانونية لتحويل الأموال أو العملات الأجنبية دون اتباع الإجراءات والقوانين المحددة من قبل السلطات المالية والنقدية.

تتنوع جرائم الصرف بين عدة أشكال، منها تهريب الأموال، والتجارة غير القانونية بالعملات الأجنبية، والتلاعب بأسعار الصرف، وغيرها من الأنشطة غير المشروعة التي تتسبب في تدهور قيمة العملة المحلية وتؤثر على الاقتصاد الوطني. تتعامل هذه الجرائم مع تدفقات كبيرة من الأموال دون رقابة أو مراقبة، مما يعرض النظام المالي والنقدي للمخاطر والتهديدات الكبيرة.[2]

لمكافحة جرائم الصرف، يعمل بنك الجزائر بالتعاون مع الجهات المختصة على تشديد الرقابة وتطبيق القوانين واللوائح المالية المتعلقة بهذا المجال، تنص المادة 25 من القانون رقم 05-01 المؤرخ في 6 فبراير 2005 على ضرورة مكافحة الجرائم المالية والمالية المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يتطلب تطبيق إجراءات صارمة للكشف عن الأنشطة غير المشروعة وتبني استراتيجيات مبتكرة لمكافحتها.[3]

[1] - زعلاني عبد المجيد، مرجع سابق، ص53.
[2] - بحوصى مجذوب، مرجع سابق، ص99.
[3] - المادة 25 من القانون رقم 05-01، مرجع سابق.

بالإضافة إلى ذلك، تعتمد الجزائر على التعاون الدولي وتبادل المعلومات مع الجهات الدولية لتعزيز القدرات على مكافحة جرائم الصرف وتحقيق الشفافية والنزاهة في النظام المالي.[1] هذه الجهود تساهم في تقليل التهديدات الأمنية والاقتصادية التي قد تنجم عن هذه الجرائم، وتعزز الثقة في النظام المالي وتعزز الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

جرائم الصرف في الجزائر تشمل عدة أنواع من السلوكيات غير القانونية التي تتعلق بالتعاملات المالية والمالية. تتمثل أنواع جرائم الصرف في الجزائر:[2]

أولا تبييض الأموال:

يتم تعريف تبييض الأموال كاستخدام الأموال المكتسبة بطرق غير قانونية أو غير شرعية لتمويه مصدرها الحقيقي من خلال عمليات مالية معقدة، يُعتبر تبييض الأموال من الجرائم الخطيرة التي تستهدف إخفاء مصدر الأموال المكتسبة بشكل غير قانوني عبر سلاسل معقدة من الصفقات المالية[3]. حيث ينص القانون رقم 05-01 المعدل و المتمم في المادة 27 " في إطار مكافحة تبييض الاموال و تمويل الارهاب، يمكن لبنك الجزائر و اللجنة المصرفية تبليغ المعلومات إلى الهيئات المكلفة بمراقبة البنوك و المؤسسات المالية في الدول الاخرى مع مراعاة المعاملة بالمثل، وبشرط أن تكون هذه الهيئات خاضعة للسر المهني بنفس الضمانات المحددة في الجزائر"[4].

[1] - أزوا عبد القادر، نظام ضمان الودائع المصرفية النقدية في التشريع الجزائري، مجلة القانون والمجتمع، العدد 07، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أدرار، 2014، ص71.

[2] - مرجع نفسه، ص71.

[3] - حوالف عبد الصمد، النظام القانوني لوسائل الدفع الالكتروني، رسالة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2015، ص68.

[4] - المادة 25 من قانون رقم 05-01 المعدل والمتمم، مرجع سابق.

ثانيا الاحتيال المالي :

الاحتيال المالي يعرف بأنه فعل متعمد ينطوي على استعمال الخداع للحصول المباشر أو غير المباشر على شكل من الأشكال الاستفادة المالية لمرتكب الجريمة، يتجلى هدا النوع من الجرائم في عدة أشكال،[1] منها :

– النصب والاحتيال في الصفقات التجارية: يتم من خلال إبرام صفقات وهمية أو تقديم معلومات مزورة للحصول على مكاسب مالية غير مشروعة.

– الاحتيال في الاستثمارات المالية: يتمثل في الترويج لمشاريع غير موجودة أو وهمية مثل برامج استثمارية وهمية، أو التلاعب ببيانات العوائد المالية لجدب الضحايا، كأن توهم شركات المستثمرين بتحقيق أرباح خيالية عبر العملات الرقمية.

– استخدام المعلومات الكاذبة أو المضللة: يشمل نشر بيانات مالية كاذبة عن الشركات أو الأسواق لتضليل المستثمرين مثل تزوير التقارير السنوية للشركات، الترويج لأسهم وهمية في البورصة، مما يمكن أن يؤدي إلى خسائر مالية للمستثمرين أو الأطراف الأخرى المتضررة.

– التلاعب بالأسواق المالية: يمكن أن يشمل الاحتيال المالي أيضاً التلاعب بالأسواق المالية من خلال إصدار معلومات كاذبة أو تزوير البيانات المالية لتحقيق مكاسب غير مشروعة.[2]

في الجزائر، يتم معاقبة مرتكبي الاحتيال المالي بشدة وفقًا للقوانين الجزائرية المتعلقة بالجرائم المالية. تتضمن العقوبات القانونية عادةً السجن والغرامات المالية الكبيرة، بهدف تعزيز الردع ومنع انتشار هذه الأنشطة الغير قانونية التي تضر بالاقتصاد وثقة المستثمرين والمواطنين.[3]

[1] -بن بوعزيز آسية، ميلود بن عبد العزيز، جريمة الاحتيال المالي في ظل تكنولوجيا المعلومات، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية والإدارية، المجلد 09، العدد 01، جامعة باتنة، 2022، ص 1368 .

[2] - حوالف عبد الصمد، مرجع سابق ص69.

[3] - مرجع نفسه، ص69.

ثالثا التزوير والتلاعب بالوثائق المالية :التزوير والتلاعب بالوثائق المالية يمثل نوعًا خطيرًا من الجرائم المالية في الجزائر، ويشمل عدة أشكال من التلاعب والتزوير بهدف الحصول على فوائد مالية غير مشروعة. إليك بعض التفاصيل حول هذا النوع من الجرائم:

– تزوير الشيكات: يتضمن تزوير أو تعديل الشيكات بطرق تهدف إلى الحصول على أموال من البنوك أو الأفراد بطرق غير قانونية، مثل كتابة مبالغ أكبر على الشيكات أو تغيير المستفيد المقصود.

– تزوير الفواتير والفواتير الوهمية: يتعلق بإصدار فواتير مزورة أو وهمية بهدف الحصول على دفعات مالية غير مستحقة، سواء من قبل الشركات أو الأفراد.

– تزوير العقود والمستندات المالية: يشمل هذا التلاعب بالعقود والمستندات المالية مثل الأوراق المالية أو السندات أو الوثائق القانونية الأخرى بهدف الحصول على مكاسب مالية غير قانونية، مثل تزوير التوقيعات أو تعديل شروط العقود.

تتعامل السلطات الجزائرية مع هذه الجرائم بشكل جدي وباستخدام إجراءات قانونية صارمة، حيث يُعاقب الأشخاص المتورطين في التزوير والتلاعب بالوثائق المالية بموجب القوانين الجزائرية. العقوبات الممكنة تشمل السجن لفترات طويلة ودفع غرامات مالية كبيرة، بالإضافة إلى التعويض عن الأضرار التي تسببت فيها هذه الجرائم.[1]

هذه الإجراءات تهدف إلى حماية النظام المالي والاقتصادي للبلاد، وضمان النزاهة في المعاملات المالية والتجارية بين الأفراد والشركات في الجزائر.[2]

رابعا الفساد واستغلال النفوذ :

الفساد واستغلال النفوذ يعد نوعًا خطيرًا من الجرائم في الجزائر، حيث يتمثل في استغلال الوظيفة العامة أو السلطة العامة للحصول على رشاوي أو مكاسب غير مشروعة. في السياق

[1] - شامبي ليندة، مرجع سابق، ص29.
[2] - مرجع نفسه، ص29.

القانوني الجزائري، تنص قانون 06-01 [1] الصادر في عام 2006 على عقوبات صارمة لمرتكبي هذا النوع من الجرائم.

تشمل الأنشطة التي يمكن أن تُعاقب بموجب هذا القانون مكافحة الفساد ما يلي:

– قبول الرشاوى: يتعلق بتلقي أو قبول المسؤولين العامين للأموال أو الهدايا أو الخدمات من الأفراد أو الشركات في مقابل تقديم خدمات أو معاملات تفيد المتورط بشكل غير مشروع.

– ابتزاز الأفراد أو الشركات: يتضمن استخدام السلطة أو الوظيفة العامة لابتزاز الأفراد أو الشركات للحصول على أموال أو خدمات غير مشروعة.

– التلاعب بالمناقصات العامة: يمكن أن يشمل الفساد استخدام النفوذ للتأثير على عمليات المناقصات العامة أو تزوير نتائجها لصالح الأطراف المعنية.

– استغلال المعلومات السرية: يمكن للمسؤولين العامين استغلال المعلومات السرية التي يحصلون عليها بسبب مناصبهم للحصول على فوائد غير قانونية.

تهدف قانون 06-01 إلى مكافحة الفساد وضمان شفافية الأنشطة العامة ونزاهة الإدارة العامة. يُعاقب المتورطون بعقوبات صارمة تتضمن السجن لفترات طويلة وغرامات مالية كبيرة، وذلك لضمان عدم تفشي هذه الأنشطة غير القانونية التي تؤثر سلبًا على الاقتصاد والمجتمع بشكل عام في البلاد[2].

خامسا اختلاس الأموال العامة والخاصة:

اختلاس الأموال العامة والخاصة يمثل جريمة خطيرة تعاقب عليها القوانين الجزائرية

[1] - قانون رقم 06-01، مؤرخ في 20 فبراير سنة 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المعدل والمتمم بالقانون رقم 11-15 المؤرخ في 2 أوت 2011، ج ر ج ج، عدد 46، صادر في 7أوت 2011.

[2] - أيت وازو زاينة، مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية في ظل القانون الجزائري، أطروحة الدكتوراه في العلوم القانونية، جامعة تيزي وزو، 2001، ص125.

بشكل صارم، وفقًا للمادة 161 من قانون العقوبات الجزائري.[1] تشمل هذه الجريمة عدة أشكال من سرقة الأموال والموارد.

– سرقة الأموال العامة: تتضمن استغلال المسؤولين العامين لمناصبهم لسرقة أموال الدولة أو الجهات العامة التي يديرونها، سواءً من خلال التلاعب في الميزانيات أو إعطاء عقود بأسعار مبالغ فيها أو غيرها من الوسائل غير القانونية.

– سرقة الأموال الخاصة: يشمل اختلاس الأموال من الشركات أو المؤسسات الخاصة التي يعمل المتهم فيها، بما في ذلك استغلال الثقة المالية أو التلاعب بالحسابات أو الأموال بطرق غير قانونية.

– استغلال المناصب القيادية للحصول على مكاسب شخصية: يشمل هذا استغلال المسؤولين العليا للمناصب القيادية للحصول على مكاسب شخصية على حساب المؤسسات التي يديرونها.

القوانين الجزائرية تنص على عقوبات صارمة لمرتكبي جريمة اختلاس الأموال العامة والخاصة، تشمل السجن لفترات طويلة ودفع غرامات مالية كبيرة. هذه الإجراءات تهدف إلى تحقيق العدالة المالية والمعاقبة العادلة لأولئك الذين يختلسون الموارد العامة أو الخاصة ويؤثرون سلبًا على النظام المالي والاقتصادي للبلاد.

تُعتبر هذه الجرائم من الأفعال الخطيرة التي تؤثر على النظام المالي والاقتصادي للبلد، وتستوجب عقوبات صارمة بموجب القوانين الجزائرية للحد من انتشارها ومكافحتها بشكل فعال.[2]

[1] - المادة 161 من أمر رقم 66-156، مؤرخ في 8 يونيو سنة 1966، يتضمن قانون العقوبات، ج ر ج ج ، عدد 49 صادر في.1966 ،المعدل و المتمم.

[2] - أيت وازو زاينة، مرجع سابق، ص126.

خلاصة الفصل الثاني:

يمارس بنك الجزائر دورًا حيويًا في الرقابة البعدية على التجارة الخارجية من خلال تطبيق مجموعة متنوعة من الأدوات الرقابية الموجهة للبنوك والمؤسسات المالية المعتمدة. تشمل هذه الأدوات المراجعة الدورية والتقارير المالية، حيث يُطلب من البنوك والمؤسسات المالية تقديم تقارير منتظمة تتضمن تفاصيل دقيقة عن المعاملات المالية الخارجية وحركة العملات. تهدف هذه التقارير إلى التأكد من الالتزام بالقوانين والشفافية في العمليات التجارية.

بالإضافة إلى ذلك، يقوم بنك الجزائر بإجراء عمليات تدقيق ومراقبة ميدانية بشكل دوري على البنوك والمؤسسات المالية للتحقق من سجلاتها وعملياتها التجارية. تشمل هذه التدقيقات فحص الامتثال للإجراءات الرقابية ومنع الأنشطة غير القانونية مثل غسيل الأموال والتهرب الضريبي. كما يعتمد البنك على نظم إلكترونية متقدمة لرصد المعاملات المالية بشكل مستمر، مما يساهم في الكشف المبكر عن الأنشطة المشبوهة وتسهيل التحقيقات الفورية.

علاوة على ذلك، يصدر بنك الجزائر توجيهات وإرشادات رقابية للبنوك والمؤسسات المالية حول كيفية التعامل مع التجارة الخارجية والامتثال للمعايير الدولية. تتضمن هذه التوجيهات أفضل الممارسات في مجال الامتثال والرقابة الداخلية، مما يعزز من فعالية الرقابة ويضمن النزاهة في العمليات المالية.

باستخدام هذه الآليات، يسعى بنك الجزائر إلى تعزيز الاستقرار المالي ومنع الأنشطة غير القانونية في التجارة الخارجية. يظل التطوير المستمر للإمكانيات الرقابية ومواكبة التغيرات في البيئة المالية العالمية أمراً ضرورياً لضمان حماية الاقتصاد الوطني ودعمه للنمو المستدام.

خاتمة

يلعب بنك الجزائر دوراً بارزاً في الرقابة على التجارة الخارجية وفقاً للقوانين والأنظمة الجزائرية، وتعتبر هذه الرقابة أساسية للحفاظ على استقرار النظام المالي الوطني وتعزيز الثقة في الاقتصاد المحلي. ويتمثل الهدف الرئيسي لرقابة بنك الجزائر في ضمان أن تكون جميع العمليات التجارية الدولية تتم بطرق شفافة متوافقة مع المعايير الدولية والقوانين الوطنية، مما يحقق الاستقرار الاقتصادي ويحمي الاقتصاد الوطني من المخاطر الدولية.

النتائج:

1. بفضل دوره الحيوي في رقابة التجارة الخارجية، يساهم بنك الجزائر في الحفاظ على استقرار النظام المالي الوطني، حيث يعمل على منع التلاعب في الأسواق والحد من الأنشطة غير القانونية.
2. يلتزم بنك الجزائر بتعزيز الثقة في الاقتصاد المحلي من خلال تطبيق معايير دولية عالمية، مما يعزز الشفافية في جميع جوانب التجارة الخارجية ويجذب المستثمرين الأجانب.
3. يقوم بنك الجزائر بدور فعال في مكافحة الفساد والجرائم المالية، بما في ذلك غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال تعزيز الرقابة وتبادل المعلومات مع الجهات الدولية المعنية.

الاقتراحات:

1. ينبغي على بنك الجزائر تعزيز قدراته الفنية والتكنولوجية لتحسين مراقبته للعمليات التجارية الدولية، مع التركيز على استخدام التكنولوجيا المالية الحديثة والتحليلات البيانية القوية.
2. يجب تعزيز التعاون مع الهيئات الدولية والإقليمية لتبادل المعلومات والخبرات في مجال مكافحة الجرائم المالية عبر الحدود، مما يعزز من فعالية الرقابة والمراقبة.

3. ينبغي تعزيز التوعية والتثقيف بالمخاطر المالية والقانونية لدى المهنيين في بنك الجزائر والمؤسسات المالية الأخرى، لتعزيز الامتثال والشفافية في العمليات التجارية والمالية.

وبهذه الطريقة، يستطيع بنك الجزائر أن يلعب دوراً فاعلاً في دعم النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز مكانة الجزائر كلاعب رئيسي في الأسواق الدولية، من خلال تحقيق التوازن بين التسهيلات التجارية والحماية الفعالة للمصالح الوطنية والدولية.

قائمة المراجع

أولا: الكتب:

1. بوسعدية محمد سعيد، مدخل إلى قانون الرقابة الجزائري، دار القصبة للنشر، الجزائر 2014.

2. بوز عرور عمار، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية (حالة الجزائر)، قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات الجامعية

أ/أأطروحات الدكتوراه

1. أيت وازو زاينة، مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية في ظل القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية، تيزي وزو،2001.
2. بظاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
3. بلحارث ليندة، نظام الرقابة على الصرف في ظل الإصلاحات الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو،2013.
4. حوالف عبد الصمد، النظام القانوني لوسائل الدفع الالكتروني، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان ،2015.
5. ضويفي محمد، المركز القانوني للبنك المركزي، أطروحة دكتوراه في الحقوق، قسم القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2014.

6. عميور فرحات، تنظيم الالتحاق بالمهنة البنكية في التشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة،2017 .
7. عبد القادر مكي نادية، كبيري زهية، دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية (دراسة حالة بنك التنمية المحلية وكالة البليدة181 ، تخصص اقتصاد النقدي البنكي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة،2018، ص09.
8. محمد كمال سالم، عبد الحميد أبو زيد، جدوى الرقابة القانونية على البنوك، (دراسة مقارنة)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر،2014.
9. مصعور جليلة، مسؤولية البنك عن الائتمان المصرفي في القانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في القانون، تخصص قانون أعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة -1-، 2016.
10. نجار حياة، المركز القانوني للبنك المركزي، (دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1 ،2014.
11.زرواق عائشة، حماية زبناء البنك في القانون الجزائري، أطروحة لنيل درجة دكتوراه، تخصص قانون أعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2019.

1. مذكرات ماجستير

1. بلعيد جميلة، الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون الأعمال، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2002.

2. بورايب أعمر، الرقابة على الهيئات والمؤسسات المالية في الجزائر، مدكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع الإدارة المالية، جامعة الجزائر،2007.
3. حورية حمني، آليات رقابة البنك على البنوك التجارية وفعاليتها "دراسة حالة الجزائر"، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصاد وعلوم التسيير، قسنطينة، 2006.
4. حفايضية يمينة، برقوق صبرينة، ترقية الصادرات خارج المحروقات ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية–حالة الجزائر– (خلال الفترة الفترة2004 _2017)،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم التجارية، تخصص مالية تجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة 08ماي 1945،الجزائر،2018 ،ص03.
5. سعدوني معمر، الحماية القانونية ضد المخاطر البنكية في ظل التحول نحو اقتصاد
6. السوق (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2005.
7. شامبي ليندة، المصارف والأعمال المصرفية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، قانون الأعمال، جامعة الجزائر،2002.
8. شيح عبد الحق الرقابة على البنوك التجارية، رسالة ماجستير في القانون، فرع قانون الأعمال، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2010.
9. قزولي عبد الرحيم، النظام القانوني للبنوك التجارية في الجزائر، رسالة الماجستير في القانون الخاص المعمق، تلمسان، 2015.
10. موسى مبارك أحلام، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية (دراسة حالة بنك الجزائر)، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
11.مراد لمين الإطار القانوني لضمان مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، رسالة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015.

ثالثا: المقالات في المجلات

1.أزوا عبد القادر، "نظام ضمان الودائع المصرفية النقدية في التشريع الجزائري"، مجلة القانون والمجتمع، العدد 07، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أدرار ،2014، ص71.

2. بحوصي مجذوب، استقلالية بنك الجزائر "مؤسسة الرقابة الأولى" بين قانون النقد والقرض 9-10 والأمر 03-11، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 2012، ص98ص99.

3. بن بوعزيز آسية، ميلود بن عبد العزيز، جريمة الاحتيال المالي في ظل تكنولوجيا المعلومات، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد09، العدد01، جامعة باتنة، 2022، ص1368.

4. بوطال أمينة "أحكام السفتجة الإلكترونية في القانون الجزائري، مجلة القانون المجتمع والسلطة، مجلد12، عدد02، جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب،2023، ص159.

5. جبار رقية، التحصيل المستندي كوسيلة دفع في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات القانونية، مجلد3، عدد2، جامعة يحي فارس، المدية،2017، ص203.

6. زعلاني عبد المجيد، الرقابة على الصرف في الجزائر جوانب تنظيمية وجزائية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية جامعة الجزائر الجزء 39، العدد 01، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، الجزائر،2003، ص49ص52.

7. سلطاني أمنة، عمار زعبي، دور البنك المركزي في تنفيذ الياسة النقدية في التشريع الجزائري، المجلة الأكادمية للبحوث القانونية والسياسية، مجلد 4، العدد 2 ، جامعة الوادي، ،2020ص 723

8. نواصر الطاهر، لحاق عيسى، الآليات الرقابية على المؤسسات المصرفية في التشريع الجزأئري، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية،المجلد10، العدد04،جامعة عمار ثليجي،الاغواط.ص66

رابعا :المداخلات في الملتقيات

. بن عاشور، لمية بوخميس سهيلة آليات الرقابة على البنوك "، الملتقى الوطني حول الإصلاحات البنكية في ظل التعديلات التشريعية والتحولات الاقتصادية، كلية الحقوق جامعة قالمة، يومي 14، 15 أفريل 2010، ص05ص06.

خامسا: محاضرات الجامعية

1. آيت عكاش سمير، محاضرات في التنظيم والرقابة البنكية ألقيت لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاح، البويرة، 2013– 2014.
2. فضيل فارس، محاضرات في التقنيات البنكية، الجزء الأول، جامعة الجزائر3، 2013 .

سادسا: النصوص القانونية

1/النصوص التشريعية

1. .أمر رقم 66–156 المؤرخ في 8 يونيو 1966، يتضمن قانون العقوبات ، ج ر ج ج، العدد 49، الصادر في 1999،المعدل والمتمم.

2. قانون رقم 05–01، المؤرخ في فبراير 2005، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 23–01، المؤرخ في 7 فبراير 2023، يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، ج ر ج ج، العدد 09، الصادر في 8 فيفري 2023.

3. قانون رقم 06–01، المؤرخ في 20 فبراير 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 11–15، المؤرخ في أوت 2011، ج ر ج ج، العدد 46، الصادر في 07 أوت 2011.

4. قانون رقم 18-05 مؤرخ في 10 مايو 2018، يتعلق بالتجارة الإلكترونية، ج ر ج ج، العدد 28، الصادر في 16 مايو 2018.

5. القانون رقم 23-09، المؤرخ في 12يونيو سنة 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، ج ر ج ج، العدد 43، الصادر في 27 يونيو 2023.

2/أنظمة بنك الجزائر

1.االنظام رقم 16-02، المؤرخ في 21 ابريل 2016، يحدد سقف التصريح باستيراد وتصدير الأوراق النقدية و/او الأدوات القابلة للتداول المحررة بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل بصفة حرة من طرف المقيمين وغير المقيمين، المعدل و المتمم لنظام 24-05، المؤرخ في 13 أكتوبر 2024، ج ر ج ج ، العدد 77 ،الصادر في 22 أكتوبر2024 .

3/التعليمات

1.تعليمة رقم 02-2002، مؤرخة في 28 يوليو 2002، تتعلق بإدارة المخاطر في توطين عمليات التجارة الخارجية، بنك الجزائر.

2.تعليمة رقم 04-2015، المؤرخة في 30 أكتوبر 2015، تنظم استخدام الاعتمادات المستندية، بنك الجزائر

3.تعليمة رقم 07-2015، المؤرخة في 30 أكتوبر 2015، ضوابط استخدام الشبكات الإلكترونية وتأمينها في دعم العمليات المالية، بنك الجزائر.

4.تعليمة رقم 03-2017، صدرت في 20 مارس2017، تحدد شكل ومحتوى التقارير السنوية المطلوبة من البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، بنك الجزائر.

5.تعليمة رقم 05-2019، صدرت في 15 يوليو 2019، تحدد بدقة الشروط والإجراءات لفتح الاعتمادات المستندية، بنك الجزائر.

6.تعليمة رقم 08-2020، صدرت في 05 ديسمبر 2020، تركز على تعزيز مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مجال التجارة الخارجية، بنك الجزائر.

سادسا :المواقع الإلكترونية

https://bank-of-algeria.dz

الفهرس

مقدمة 1
الفصل الأول الإطار المفاهيمي لرقابة بنك الجزائر على التجارة الخارجية 6
المبحث الأول: ماهية رقابة بنك الجزائر على التجارة الخارجية..... 8
المطلب الأول: الطبيعة القانونية لرقابة بنك الجزائر 8
الفرع الأول: نشأة وتطور المركز القانوني لبنك الجزائر..... 8
أولا :الفترة الاستقلالية الأولى (1962-1970):..... 9
ثانيا :الإصلاحات الاقتصادية والمالية (1970-1980):..... 10
ثالثا :التحولات الاقتصادية (1980-1990): 10
ربعا :االعصر الحديث (بعد 1990): 11
الفرع الثاني: التكييف القانوني للبنك الجزائري 12
ثانيا:التشريعات المالية والبنكية:..... 13
ثالثا :التوجيهات والقرارات البنكية:..... 13
خامسا :التعاون الدولي:..... 14
المطلب الثاني: الأهداف المرتبطة برقابة بنك الجزائر على التجارة الخارجية 14
الفرع الأول: حماية ميزان المدفوعات 15
أولا :ضمان استقرار الصرف الأجنبي: 15
ثانيا :تحقيق التوازن في المعاملات الخارجية: 15
ثالثا :تعزيز الاستقرار الاقتصادي:..... 15
رابعا :ضمان استمرارية التمويل الخارجي:..... 16
خامسا :.تحقيق الاستدامة الاقتصادية:..... 17
الفرع الثاني: مكافحة تهريب العملة الصعبة إلى الخارج..... 18
أولا :حفظ استقرار العملة الوطنية..... 18
ثانيا :حماية الاحتياطيات النقدية..... 18
ثالثا :تقليل الضغوط على سعر الصرف. 18
رابعا :مكافحة الجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب..... 18

خامسا :ضمان الامتثال للتشريعات والأنظمة الدولية..... 19
سادسا :تشجيع التنمية الاقتصادية المستدامة:..... 19
المبحث الثاني: مسار اختصاص الرقابي على الإجراءات البنكية للتجارة الخارجية بعنوان "الرقابة القبلية"..... 19
المطلب الأول: إجراءات عمليات التجارة الخارجية أمام البنوك..... 20
الفرع الأول: تحديد عمليات التجارة الخارجية..... 20
أولا: الاستيراد والتصدير 21
ثانيا: التجارة بالجملة والتجزئة:..... 22
ثالثا: التوزيع والتخزين:..... 23
رابعا: الخدمات اللوجستية:..... 24
خامسا: التجارة الإلكترونية العابرة للحدود 26
الفرع الثاني: الإجراءات البنكية لعمليات التجارة الخارجية..... 28
أولا: فتح الأرصدة والحسابات بالعملة الصعبة والوطنية..... 28
ثانيا: التوطين المصرفي 29
المطلب الثاني: عمليات التجارة الخارجية أمام البنوك..... 31
الفرع الأول: طلب تمويل عمليات التجارة الخارجية..... 31
أولا :تقديم الطلب:..... 32
ثانيا :تقديم المستندات اللازمة:..... 32
ثالثا :مراجعة وتقييم الطلب: 32
رابعا :الموافقة وإصدار خطاب الاعتماد (إذا كان الطلب مرتبطًا باعتمادات مستندية):.. 33
خامسا:توقيع عقد التمويل:..... 33
سادسا:صرف التمويل:..... 33
سابعا :مراقبة وتنفيذ العملية:..... 33
ثامنا :سداد التمويل :..... 34
أولا : تقديم الطلب:..... 34
ثانيا : ملء استمارة التحويل:..... 34

ثالثا :تقديم المستندات المطلوبة:..... 35
رابعا :مراجعة الطلب: 35
خامسا :تنفيذ التحويل: 35
سادسا :تأكيد التحويل: 36
سابعا :متابعة التحويل:..... 36
خلاصة الفصل الاول: 37
الفصل الثاني آليات بنك الجزائر في ممارسة الرقابة البعدية 39
على التجارة الخارجية..... 39
المبحث الأول: أدوات بنك الجزائر الموجهة للبنوك والمؤسسات المالية المعتمدة..... 41
المطلب الأول: نشر الأنظمة والتعليمات..... 41
الفرع الأول: إعداد النصوص التنظيمية ذات الصلة بالتجارة الخارجية 42
الفرع الثاني: تحديد أسعار الصرف وسياسة الصرف..... 44
الفرع الثالث: متابعة التقارير السنوية للتحويلات النقدية في مجال التجارة الخارجية ... 45
المطلب الثاني: رقابة وسائل الدفع في التجارة الخارجية..... 47
الفرع الأول: التحويل الإلكتروني..... 47
الفرع الثاني: الاعتماد المستندي 48
الفرع الثالث: التحصيل المستندي 49
الفرع الرابع: الشبكات الإلكترونية 50
الفرع الخامس: السفتجة الإلكترونية 51
المبحث الثاني: حدود رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية الخارجية 52
المطلب الأول: ممارسة السياسة التدخلية على التجارة الخارجية 52
الفرع الأول: تقييد التحويل بالعملة الصعبة إلى الخارج 53
الفرع الثاني: تقييد عمليات التبادل التجاري مع الخارج..... 54
المطلب الثاني: الاتجاهات الرقابية لبنك الجزائر في ظل النصوص الحالية أي مطابقة لتوصيات المؤسسات المالية الدولية..... 55
الفرع الأول: تشديد الرقابة على وسائل الدفع في التجارة الدولية..... 56

الفرع الثاني: صعود سوق الصرف الموازية للعملة الصعبة 57
الفرع الثالث: ظهور جرائم الصرف..... 58
أولا تبييض الأموال: 59
ثانيا الاحتيال المالي: 60
ثالثا التزوير والتلاعب بالوثائق المالية: 61
رابعا الفساد واستغلال النفوذ:..... 61
خامسا اختلاس الأموال العامة والخاصة: 62
خلاصة الفصل الثاني: 64
خاتمة 65
قائمة المراجع 68

ملخص:

تسعى رقابة بنك الجزائر على التجارة الخارجية إلى ضمان الامتثال للقوانين، من خلال إجراءات مسبقة مثل التوطين البنكي وفحص الوثائق المالية. ويعتمد البنك على أنظمة إلكترونية وتوجيهات للبنوك للكشف عن أي مخالفات. وتهدف هذه الرقابة إلى حماية الاقتصاد الوطني، تعزيز الشفافية، وجذب الاستثمار لدعم النمو المستدام. حيث يقوم بنك الجزائر بالرقابة البعدية على التجارة الخارجية عبر مراجعة التقارير المالية للبنوك، للتأكد من شرعية العمليات واحترام القوانين، كما يعتمد على أنظمة إلكترونية وتوجيهات دوري، بهدف كشف التجاوزات، تعزيز الاستقرار المالي، ودعم النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: بنك الجزائر، التجارة الخارجية، الاستقرار الاقتصادي.

Résumé :

La supervision de banque d'Algérie sur le commerce extérieur vise à assurer le respect des lois, à travers des procédures préalables telles que la domiciliation bancaire et la vérification des documents financiers. La banque s'appuie sur des systèmes électroniques pour détecter toute infraction Cette supervision a pour objectif de protéger l'économie nationale, de renforcer la transparence et d'attirer les investissements afin de soutenir la croissance durable. La banque d'Algérie exerce un contrôle a posteriori sur le commerce extérieur à travers l'examen des rapports financiers des banques, afin de vérifier la légalité des opérations et le respect des lois. Elle s'appuie également sur des systèmes électroniques et des directives régulières, dans le but de détecter les irrégularités, de renforcer la stabilité financière et de soutenir la croissance économique.

Mots-clés : Banque d'Algérie, commerce extérieur, stabilité économique.